مجلة التجارة العراقية

افتتاحية العدد

اثيـر داود الغريري - وزير التجارة

في اطار سعي وزارتنا المتواصل في تنفيذ البرنامج الحكومي وتقديم ارقى مستويات الاداء وخدمة المواطنين في عام الانجازات الحكومية تم اطلاق موسم التسويق لمحصول الحنطة والذي تشير أولى بوادره الواعدة الى انه سيكون موسماً استثنائياً بكل المقاييس والاهم في تاريخ العراق بعد ان حقق الموسم الماضي اكتفاءاً ذاتياً والذي يتوقع ان تصل الكميات المسوقه من هذه المادة الاساسية التي تمثل قوت المواطنين الاعزاء ، وبما يقارب الستة مليون ونصف المليون طن .

وتأتي هذه الانجازات المباركة في ظل انفتاح اقتصادي وتجاري للعراق على كافة الدول الاقليمية ودول العالم المتقدمة اذ تم توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التجارية ضمن جولات السيد رئيس مجلس الوزراء وزيارته الاخيرة للولايات المتحدة الامريكية وكذلك زيارة الرئيس التركي للعراق والتي بنيت وفق رؤية استراتيجية رائدة تتمحور في تحقيق المصالح العليا للعراق من خلال الاستثمار الامثل للموارد البشرية والمادية التي يمتلكها البلد وتعزيز موقعه الريادي باعتباره احد اهم عقد التجارة الدولية والتي سيتم تعزيزها من خلال استكمال ميناء الفاو وطريق التنمية باعتباره المنطلق الاساسي للتنمية الاقتصادية القائمة على استخدام الذكاء الصناعي وتطوير مقومات الاقتصاد الرقمي المستند الى التكنولوجيا المالية (Fintech) وتطوير القطاعات التجارية والصناعية كافة خصوصا المشاريع الصغيرة المدرة للدخل والتي تمثل القاعدة الاقتصادية الاساس للتنمية في العالم المتقدم وفي هذا السياق ياتي التعديل الاول لاقرار قانون (دعم المشاريع الصغيرة) الذي اقره مجلس النواب مؤخراً ليكون منطلقاً لتطوير هذه المشاريع ذات الاهمية البالغة.

اننا كجزء من حكومة الخدمات لا زلنا نعمل وبكل جد للارتقاء بمستويات الخدمات للمواطنين وتحسين الاداء المستمر في دوائر وشركات الوزارة كافة من خلال تبني اليات التحول الرقمي وتقديم الخدمات الالكترونية للمواطنين.

وختاماً عملنا متواصل على تحقيق اهداف وزارة التجارة ، وضمن خطط تفصيلية وبتوقيتات محددة آملين تعاون الجميع في سبيل ذلك ومن الله التوفيق .

افتتاحية العدد

ابتهال هاشم صابط
مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص

يتجه المجتمع الحديث بسرعة نحو الثورة الصناعية الرابعة ومايدعى عصر الرقمنة ، اذ تدخل البيانات وتتسرب التكنولوجيا الى كل شي.

ان التحول الرقمي هو عملية تبني التقنيات الرقمية ودمجها في نماذج الاعمال وبالتالي صنع نماذج جديدة للأعمال تعيد تشكيل الأسواق على نحو اسرع من أي وقت مضى.

ان تفعيل دور القطاع الخاص العراقي وبناءه بناءاً وطنياً يلبي متطلبات المرحلة والاحلال محل القطاع العام يتطلب تظافر الكثير من العوامل والايرادات والجهود.

ليلبي القطاع الخاص احتياجات سوق العمل كونه مستجيباً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والمعرفية لاقتصاد أي بلد وبقوة اثر تجعل منها رافعة للنمو الاقتصادي ومحرك للتغييرات البنيوية وبوصلة لتنمية راس المال البشري بما يؤسس لاقتصاد متنوع معرفي ابتكاري مستدام.

العراق يعيش فرص الثورة الصناعية الرابعة ويسعى الى قطف ثمارها بجانبها المضيء لكن هناك تحديات جسام تطفئ الوميض وتحمل في ثناياها الكثير من الصعاب والذي يتطلب التحرك والسعي في التغيير والتطوير والتنمية والابداع والمعرفة والابتكار للوصول الى سوق عمل رقمي فاعلاً مرناً يتغير ويغير في معادلة التجربة والتطبيق والاستجابة لمعطيات هذه الثورة والمضي قدماً الى الامام مع العالم المتقدم.

مجلة التجارة العراقية

نشاطات دولة رئيس الوزراء
محمد شياع السوداني

ترأس رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني الاجتماع الثالث لمجلس إدارة صندوق العراق للتنمية، أقرت فيه خطوات توطين الصناعات وجذب الاستثمارات الاجنبية

ترأس رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، الاجتماع الثالث لمجلس إدارة صندوق العراق للتنمية، بحضور السيدة وزيرة المالية، والسادة وزيري التخطيط، والإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة.

وشهد الاجتماع البحث في المشروعات الموضوعة على خطة عمل الصندوق، وإدخال الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد العراقي، وضمن مسار عمل مشاريع الصندوق واستهداف توطين الصناعات المتنوعة في العراق، جرت مناقشة الطلبات المقدمة من جهات القطاع الخاص لغرض بناء الأبنية المدرسية، حيث فاقت الطلبات ما معروض للمشروع في مرحلته الأولى.

كما ناقش الاجتماع مشروع إنشاء مصنع لصناعة حافلات نقل الركاب، بالشراكة مع إحدى الشركات العالمية المتخصصة، وأيضاً بحث طلب إنشاء مصنع للحواسيب اللوحية الإلكترونية، واستخدامها في المدارس ضمن العملية التعليمية والتربوية.

وبحث الاجتماع ملف الشراكات مع شركات أمريكية وبريطانية وسعودية في مجالات تقانات الري الحديثة، واستخدام التكنولوجيا في هذا الإطار، وكذلك في مجال تسييل الغازات الصناعية، وإنارة الطرق والجسور.

وشهد الاجتماع، أيضاً، تحديد المواعيد المخصصة لإطلاق مشروع (أجّر وتملّك)، لغرض المساهمة في وضع حلول عملية واقتصادية لأزمة السكن.

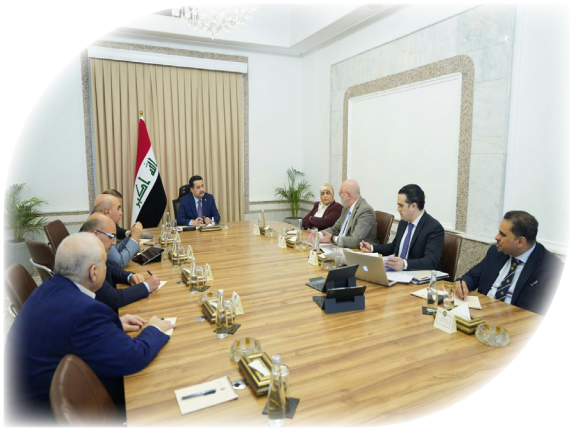

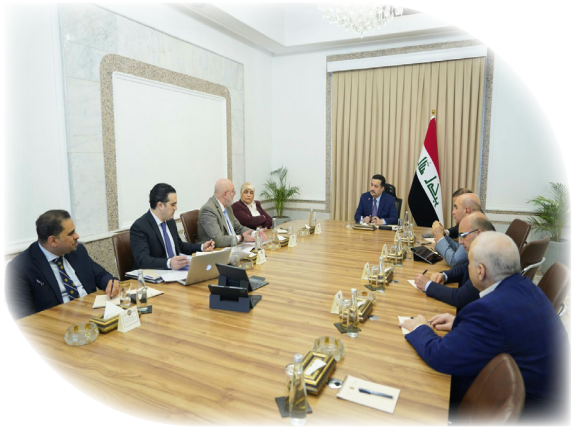

رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني يوجه بتجاوز العقبات امام عملية التحول الرقمي في دائرة الدولة وتطبيقات الحكومة الالكترونية

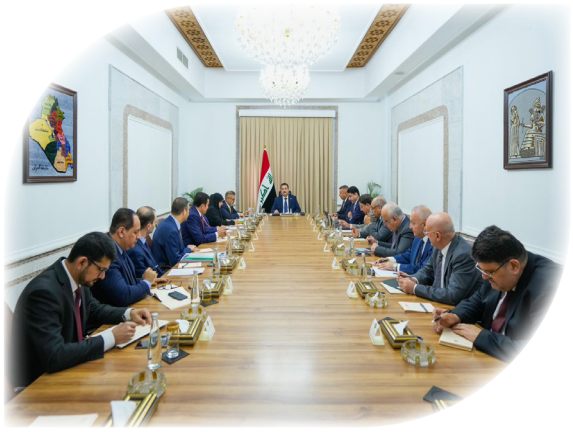

ترأس رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، الاجتماع الأول للّجنة العليا للتحوّل الرقمي، وشهد مناقشة واقع الخدمات الإلكترونية وتطبيقات الحكومة الإلكترونية الجارية حالياً، بالإضافة إلى البحث في تحديد السياسة الرقمية وسبل تنظيم اللوائح وتطوير البنى التحتية المختصّة في هذه المجالات.

كما بحث الاجتماع في الشراكات الممكنة مع القطاع الخاص، وتقييم مسارات العمل الحالية؛ من أجل رسم خارطة طريق والاستعانة بالتجارب العالمية الناجحة وتشكيل فريق فنّي من المختصّين، لوضع منهج لمؤسسات الدولة وتطبيقاتها للتحوّل الرقمي.

وبيّن السيد رئيس مجلس الوزراء أن هذا الاجتماع انطلاقة لسلسلة من الخطوات الحكومية لتوحيد عمل الوزارات والأجهزة، ويأتي بعد سلسلة من المحاولات الحكومية استمرّت لـ ١٥ سنة، لم تكن تحت مظلة موحدة، ولم تواجه النجاح بسبب غياب الرؤية الشاملة، وواجهت مقاومة للتغيير، ومشاكل في التخصيصات المالية التي لم يكن لها تأثير واضح.

وأكد سيادته توافر مبادرات إيجابية لعدد من الوزارات بهذا الشأن، ومازالت الحاجة إلى إجراء التحوّل الرقمي الشامل، إلى جانب ضرورة وجود رؤية شاملة لإدارة هذا التطوير الحيوي.

وشدد السيد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة العمل من أجل تذليل التقاطعات بين الجهات المختلفة، وتجاوز عقبات التغيير، مع تسجيل النجاحات البارزة في هذا الإطار ومنها تطبيقات؛ البطاقة الإلكترونية، ومركز البيانات، ومنصّة أور، والدفع الإلكتروني، والجواز الإلكتروني، ووجّه الدوائر المعنية بمتابعة عملية التحوّل، وتيسير التغيّرات الإدارية والتعامل مع التحديات التي ترافقها وفق أسس علمية وحلول ميدانية سريعة التطبيق.

رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني يختتم زيارته إلى محافظة بابل ضمن سلسلة زياراته الميدانية إلى المحافظات

رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني يختتم زيارته إلى محافظة بابل، ضمن سلسلة زياراته الميدانية إلى المحافظات، وتضمنت الزيارة:

–طلاق حزمة مشاريع خدمية جديدة في محافظة بابل بقيمة (١,٢٧٦,٧٤٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار.

–إحالة مشروع مجاري الحلة الكبير/ المرحلة الثانية إلى التنفيذ بكلفة ٢٨٧ مليون دولار.

–إطلاق مشاريع متكاملة للمجاري والصرف الصحي ومياه الأمطار في (قضائي القاسم والهاشمية وناحية المدحتية)، بمبلغ إجمالي (٣٦٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار.

–إطلاق مشروع متكامل لشبكات المجاري والصرف الصحي ومياه الأمطار لقضاء الكفل بمبلغ ١٣٤,٢ مليار دينار.

–إطلاق مشروع طريق رابط بالخط السريع (بصرة–بغداد)، عبر ناحية الإمام– عنانة– إلى الإبراهيمية في قضاء الهندية، بكلفة ٣٢٠ مليار دينار.

– إدارة وتشغيل مستشفى الإمام الصادق (ع)، من قبل شركة أجنبية متخصصة بمبلغ ٦٠ مليون دولار.

– إطلاق العمل في مشروع مطاحن الاتحاد، أحد مشاريع القطاع الخاص لإنتاج الطحين الصفر، بطاقة إنتاجية (مليون طن) سنوياً.

–افتتاح مشروع توسعة مصنع السكر في شركة الاتحاد، لترتفع الطاقة الإنتاجية للمصنع من (٤٢٠٠) طن إلى (٦٠٠٠) طن يومياً.

–افتتاح مصنع استخلاص الزيوت النباتية، ومصنع إنتاج الأعلاف النباتية ومصنع البريمكس، في الشركة.

–الاطلاع ميدانياً على سير أعمال تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع مجاري الحلة الكبير.

–زيارة ميدانية إلى مشروع جسر عشتار وسط مدينة الحلة، أحد مشاريع فكّ الاختناقات المرورية في بابل.

–زيارة مركز الأورام في مستشفى مرجان، والاطلاع على الخدمات الصحية المقدمة للمرضى فيه.

– ترؤس اجتماع لمديري ومسؤولي الدوائر والتشكيلات الخدمية والقطاعية في محافظة بابل.

–التوجيه بتشكيل لجنة من الوزارات، تتواجد في محافظة بابل الأسبوع المقبل، لمعالجة المشاكل التي شُخصت ومتابعة تنفيذ مخرجات الزيارة.

– ترؤس اجتماع للقيادات والتشكيلات الأمنية والعسكرية في محافظة بابل.

– لقاء أعضاء مجلس النواب عن محافظة بابل، ورئيس وأعضاء مجلس المحافظة.

–لقاء شيوخ عشائر، ووجهاء محافظة بابل.

رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، يطلق العمل في مشروع مطاحن الاتحاد لانتاج الطحين الصفر في بابل ويفتتح مشروع توسعة مصنع انتاج السكر

اطلق رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، العمل في مشروع مطاحن الاتحاد، في مدينة المدحتية بمحافظة بابل، أحد مشاريع القطاع الخاص، لإنتاج مادة الطحين الصفر محلياً، بطاقة إنتاجية تصل إلى مليون طن سنويا. كما افتتح سيادته مشروع توسعة مصنع السكر في شركة الاتحاد، بعد إضافة خطوط إنتاجية جديدة لإنتاج السكر، لترتفع الطاقة الإنتاجية للمصنع من (٤٢٠٠) طن في اليوم إلى (٦٠٠٠) طن يومياً.

وافتتح سيادته أيضاً مصنع استخلاص الزيوت النباتية، ومصنع إنتاج الأعلاف النباتية ومصنع البريمكس، في الشركة.

وأشار السيد السوداني، في كلمة له، إلى أنّ هذا التطوير يعد قصة نجاح في القطاع الخاص، مؤكداً الدعم اللامحدود من جانب الحكومة؛ من أجل المزيد من فرص العمل، إذ تستوعب حالياً بحدود ٤٠٠٠ فرصة ضمن نشاطات الشركة، فضلاً عن زيادة الإنتاج وتوفير الفائض منه مستقبلاً للتصدير خارج العراق.

ودعا سيادته رجال الأعمال، وشركات القطاع الخاص إلى انتهاز الفرص الاستثمارية المعروضة، والضمانات السيادية التي تقدمها الدولة عبر قانون موازنة السنوات الثلاث، معلناً عن توقيع اتفاق مع اليابان لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، قدره ٣٠٠ مليون دولار، سيسهم في تنشيط الصناعة الوطنية، والتأسيس لها.

وتعد شركة الاتحاد للصناعات الغذائية المحدودة في محافظة بابل، من كبريات الشركات الصناعية في العراق، وتضمّ ستة مصانع هي؛ مصنع تكرير السكر، ومصنع تكرير الزيوت النباتية، ومصنع إنتاج الأعلاف النباتية، ومصنع استخلاص كسبة فول الصويا، ومصنع إنتاج البريمكس، ومصنع تفريط وتجفيف الذرة الصفراء.

رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني يستقبل في العاصمة السعودية الرياض لرئيس التنفيذي لشركة Vertical Future، المتخصصة بتكنولوجيا الزراعة والزراعة العمودية

استقبل رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، في مقرّ إقامته بالعاصمة السعودية الرياض الرئيس التنفيذي لشركة **Vertical Future**، المتخصصة بتكنولوجيا الزراعة والزراعة العمودية السيد جيمي بوروز، وذلك على هامش مشاركة سيادته في المنتدى الاقتصادي العالمي.

وعبر السيد السوداني عن الرغبة في التعاون مع الشركة العالمية، ونقل التكنولوجيا في القطاع الزراعي إلى العراق، الذي يواجه تحديات التغير المناخي، ويعاني من شحة مائية كبيرة تسببت بزيادة مساحات التصحر لديه، مبيناً أنّ الزراعة تشكل أولوية في البرنامج الحكومي، وقامت الحكومة بعدة إجراءات وخطوات لتطوير القطاع الزراعي وإدخال الأساليب الحديثة في الزراعة والري، إلى جانب دعم الفلاحين والمزارعين والقطاع الخاص المعني بالزراعة، التي تمثل إحدى ركائز الاقتصاد العراقي.

من جانبه أبدى الرئيس التنفيذي للشركة الاستعداد للتواجد في العراق، والتعاون في مجال دعم الزراعة العراقية بالتكنولوجيا الحديثة، واستغلال مساحات الأراضي المتوفرة للزراعة وزيادة إنتاجها.

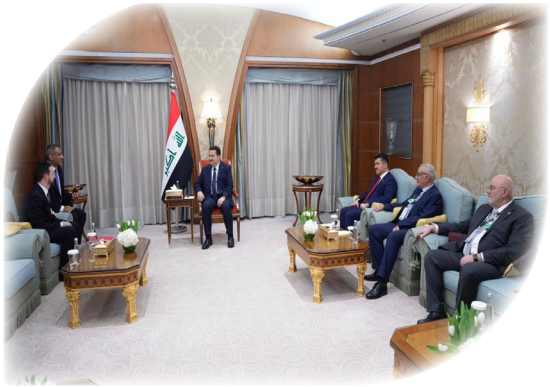

رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني يستقبل رئيس منظمة العمل الدولية

استقبل رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، رئيس منظمة العمل الدولية السيد جيلبرت هونجبو.

ورحب سيادته، خلال اللقاء، بزيارة السيد هونجبو إلى العراق، للمشاركة في مؤتمر العمل العربي الذي استضافته بغداد، كونه أول رئيس لمنظمة العمل الدولية يزور البلد، مؤكداً أنّ العراق يعدّ من أوائل دول المنطقة التي انضمت إلى منظمة العمل الدولية، وذلك في سنة ١٩٣٢.

وبحث السيد رئيس مجلس الوزراء مع رئيس المنظمة التعاونَ لتطوير بيئة العمل في العراق، مشيراً إلى خطوات الحكومة في دعم أوضاع العمال من خلال القوانين والتشريعات، ومنها قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال الذي جرى إقراره العام الماضي.

وأكد السيد السوداني الحاجة لخبرات منظمة العمل الدولية من أجل تشريع قانون جديد للعمل النقابي، وكذلك الحاجة لها في مجال التدريب والتأهيل وإنشاء مراكز تدريبية في العراق.

من جانبه، أشاد السيد هونجبو بالتقدم الذي حققته حكومة السيد السوداني في مجال دعم بيئة الأعمال، والاهتمام بقطاع العمل والعاملين فيه، من خلال تنشيط مجالات الاستثمار ورعاية العاملين في القطاع الخاص.

رئيس مجلس الوزراء يرأس اجتماعاً خاصاً لانجاح الموسم التسويقي لمحصول الحنطة لعام ٢٠٢٤

ترأس رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، اجتماعاً خاصاً بتسويق الحنطة للموسم الزراعي الحالي.
وجرى، خلال الاجتماع، استعراض الخطّة الزراعية لمحصول الحنطة في الأراضي المروية، في ظل التحديات المائية الصعبة التي يواجهها العراق والمنطقة عموماً، والآليات الموضوعة لمواجهتها، التي ساعدت الفلاحين والمزارعين على تجاوزها.

ووجه السيد رئيس مجلس الوزراء وزارة التجارة باستيعاب الكميات المتوقع حصادها من محصول الحنطة، التي جاءت في ضوء الالتزام بالتوجيهات التي أصدرتها وزارتا الزراعة والموارد المائية، بخصوص اعتماد المرشات والتقنيات الحديثة في السقي، وتعزيز الملاكات العاملة بوزارة التجارة في منافذ التسويق والخزن؛ لاستيعاب هذه الزيادة.
وشدد سيادته على أهمية الالتزام بتسديد المستحقات المالية للفلاحين حال التسليم، والتأكيد على الأجهزة الأمنية المختصة بتعزيز الخطة الأمنية الخاصة بمنع تهريب محصول الحنطة ومحاسبة المهربين.
كما وجه السيد السوداني بإعداد دراسة متكاملة بشأن إمكانية بناء سايلوات جديدة للخزن في المحافظات المنتجة للحبوب الزراعية، عن طريق مشاريع صندوق العراق للتنمية، وإشراك القطاع الخاص فيها.

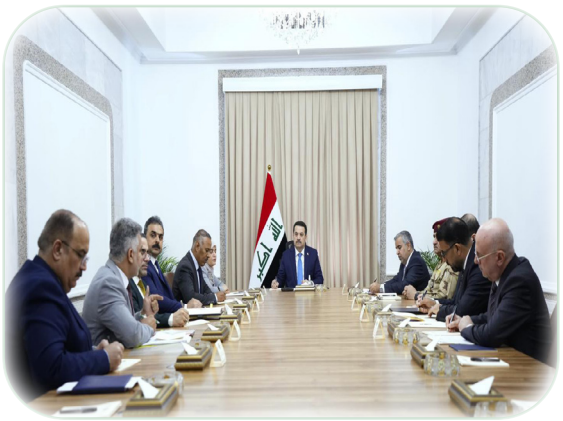

وزير التجارة يترأس الجلسة الدورية لهيئة الرأي لمناقشة اهم الخطط والملفات والتصويت على القرارات والتوصيات المطروحة في اجندتها

ترأس السيد وزير التجارة اثير الغريري» الاجتماع الدوري لهيئة الرأي في الوزارة جرى خلالها مناقشة اهم الملفات والخطط التي تتعلق بمفاصل عمل دوائر وشركات الوزارة والتصويت على القرارات التي تخدم العمل للارتقاء بالاداء .
واكد الوزير الغريري «في بداية اجتماع الهيئة على ضرورة اخذ الاجراءات الاحترازية للحفاظ على خزين الحنطة والمواد الغذائية بالتزامن مع موجة الامطار التي تتعرض لها البلاد خلال هذه الايام .»

ووجه الوزير الغريري «على ضرورة الاسراع بانجاز محاضر الغبن والترفيعات والعلاوات وضمن استحقاقات الموظفين ، تحقيقا للمصلحة العامة والذي يقع من ضمن المهام للحفاظ على تلك الحقوق . «
واشار الوزير «الى ان»هيئة الراي تتحمل مسؤولية كبيرة في النظر بالملفات و التوصيات التي تطرح وايجاد حلول سريعة مع ما يتلائم مع الوضع العام . «
الهيئة ناقشت خلال اجتماعها المواضيع المطروحة في اجندة اعمالها واهمها :-
توصيات اللجنة الوزارية المتعلقة بحوافز الدعم ، ونصوصها القانونية والقرارات الصادرة بشأنها ودعم مبالغ الموازنة التشغيلية.
لجان الاشراف العليا لقيادات الوزارة لموسم تسويق الحنطة المحلية في بغداد والمحافظات واجراءات الحفاظ على سلامة خزين الحنطة .
الافكار والمقترحات والملاحظات لايجاد مشاريع شراكة واستثمار وخطط وبرامج اقتصادية لتعظيم الموارد للاستغناء عن تمويل الموازنة العامة في مركز الوزارة .
هذا واستمعت الهيئة « الى تبادل وجهات النظر في تلك المواضيع والتصويت على اقرارها وفق مامخطط لها ووفق النصوص القانونية والقرارات الصادرة بشانها .

استمرار المتابعات الميدانية الاشرافية للملاكات المتقدمة على حملة تسويق الحنطة وتسهيل اجراءات الفحص وصرف المستحقات المالية

زار وكيل الوزارة للشؤون الادارية ستار الجابري برفقة مستشار السيد رئيس الوزراء هاشم الكرعاوي محافظة كربلاء المقدسة للاشراف على حملة تسويق الحنطة وتسهيل اجراءات الفحص وصرف المستحقات المالية وذلك ختاماً للجولة الاشرافية وشملت محافظات النجف والديوانية وبابل

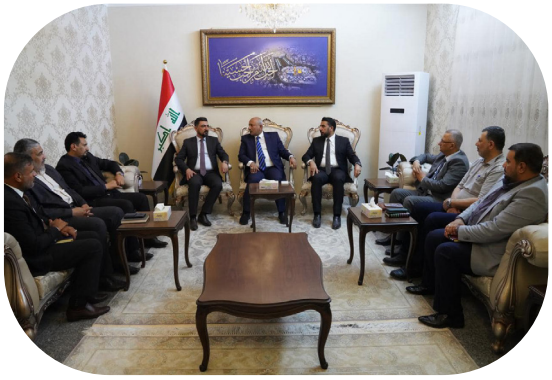

واكد الوكيل الجابري انه تم اللقاء على هامش الزيارة بالسيد محافظ كربلاء نصيف جاسم الخطابي ونائبه جرى خلالها التأكيد على التعاون المشترك لدعم نجاح موسم الابداع والبركة وتبسيط الاجراءات وبما يتوافق مع التوجهات الحكومية .

واشار انه تم خلال الزيارة وتنفيذا لتوجيهات السيد الوزير كذلك الاطلاع على اجراءات الفحص المختبري والتدقيق في عمليات الاستلام للمحصول وفق المواصفات التي اقرتها لجنة التسويق المركزية في شركة الحبوب وكذلك متابعة انسيابية صرف المستحقات المالية .

هذا ورافق السيد الوكيل ومستشار رئيس الوزراء في جولتهما معاون مدير عام في كلا من دائرة الرقابة التجارية والشركة العامة لتجارة الحبوب .

التجارة تعقد اجتماعاً مع مجموعة من الشركات الامريكية في مقر غرفة التجارة الامريكية في واشنطن

اعلنت وزارة التجارة عن عقدها اجتماعاً مع مجموعة من الشركات الامريكية في مقر غرفة التجارة الامريكية في واشنطن على هامش اجتماعات الدورة الثالثة لاتفاقية اطار التجارة والاستثمار TIFA التي يترأسها عن الجانب العراقي وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية غسان فرحان حميد وعن الجانب الامريكي السفير Doug McKalip .

واكد الوكيل الاقتصادي للوزارة انه جرى خلال الاجتماع استعراض اهم الاجراءات الحكومية المتخذة لتطوير وتحسين بيئة الاعمال في العراق اضافة الى الفرص الاستثمارية الكبيرة في العراق .

وأضاف ان «العلاقات العراقية الامريكية يجب ان لا تقتصر على الجانب الامني فقط بل يجب التركيز بشكل كبير على العلاقات التجارية والاقتصادية .

من جانبها استعرضت الشركات الامريكية المشاركة في الاجتماع مشاريعها في العراق وثمنت الاجراءات الحكومية التي اشار اليها السيد الوكيل وانهم يعتبرون العراق من الاسواق الواعدة في منطقة الشرق الاوسط .

هذا وحضر الاجتماع السيد رياض فاخر الهاشمي مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية والملحق التجاري في واشنطن ،والسيد Steve Lutes رئيس مجلس الاعمال العراقي الامريكي ومجموعة من الشركات الامريكية اهمها Honyweel , Visa , Siemens , AGMS , Aboto , ADM , , Pepsico .

وزير التجارة وعلى هامش اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي يبحث مع وزير التجارة والصناعة البحريني افاق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري وتفعيل اللجنة المشتركة

التقى السيد وزير التجارة اثير داود الغريري «في المنامة عاصمة البحرين وزير التجارة والصناعة البحريني عبد الله بن عادل فخرو للتباحث في اوجه التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وتفعيل عمل اللجنة العراقية البحرينية المشتركة وذلك على هامش ترؤسه وفد جمهورية العراق في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي . «

واكد الوزير الغريري «خلال اللقاء حرص الحكومة العراقية على الانفتاح في علاقاتها الاقتصادية والتجارية والاستثمارية على كل

دول العالم ومنها دولة البحرين الشقيقة .»

وأشار الغريري «ان في العراق فرص استثمارية كبيرة وبامكان الشركات البحرينية الاستفادة من تلك الفرص من خلال عقد الشراكات بين القطاع الخاص العراقي والبحريني والذي سيكون له الاثر في توطين الصناعة البحرينية على الاراضي العراقية خاصة في مجال الصناعات التحويلية للالمنيوم والصناعات الغذائية وبما يخدم المصالح المشتركة .»

وشدد الوزير «على ضرورة تفعيل عمل اللجنة العراقية البحرينية المشتركة وعقد اجتماعاتها باقرب فرصة ممكنة من خلال القنوات الدبلوماسية المعتمدة لتنشيط الحركة التجارية بين البلدين.»

كما ودعا الوزير الغريري « الجانب البحريني المشاركة الفاعلة في الدورة الدولية لمعرض بغداد الدولي بنسختها الثامنة والاربعين المقلبة .

من جانبه اكد الوزير البحريني «عبد الله بن عادل فخرو رغبة بلاده للانفتاح بعلاقاته الاقتصادية والتجارية مع العراق وبما يدعم مصلحة الشعبين الشقيقين ، واستغلال الفرص المتاحة في السوق العراقية مؤكدا على الاتفاق على عقد اجتماعات اللجنة المشتركة قريبا وبما يتوافق مع مصلحة البلدين .»

التجارة تناقش مع الادارات العامة في الدوائر والاقسام الخدمية ومكتب الوزير تطبيق قرار مجلس الوزراء حول استخدم النقل الجماعي للموظفين

ترأس وكيل وزارة التجارة للشؤون الادارية ستار الجابري اجتماعا للإدارات العامة في دوائر الرقابة التجارية والمالية والادارية والمالية والدائرة القانونية ومدير مكتب الوزير وعدد من ادارات الاقسام الخدمية في الوزارة لمناقشة اليات تنفيذ قرار مجلس الوزراء

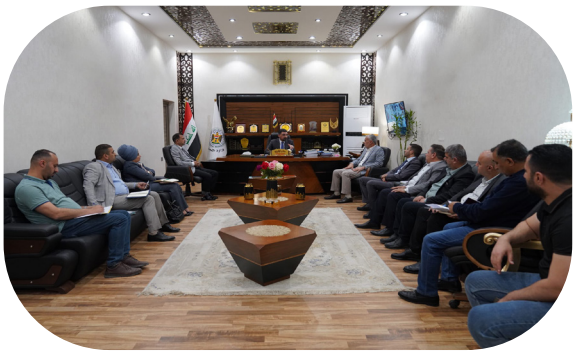

باستخدام النقل الجماعي لموظفي الوزارة .

واكد الجابري إنه تنفيذا لتوجيهات السيد وزير التجارة باشرت بتنفيذ خطة لنقل موظفيها وحسب الدراسة المقدمة من قبل الدائرة الادارية والمالية من خلال توفير خطوط باصات وفق صيغة عقد تجريبي مع القطاع الخاص وبنسبة ٣٠٪ بجانب عدد من سيارات الوزارة .

وبين الجابري أن هناك دراسة جدوى واستبيان حول هذه التجربة ومدى الرضى وماتوفره من الحفاظ على المال العام من خلال تقليل عدد السيارات المستخدمة واستهلاكها من وقود واجور تصليحها بالاضافة الى توفير سيارات ذات موديلات حديثة لنقل الموظفين .

وزير التجارة يبحث مع السفير الاسترالي
سبل تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية الاقتصادية بين البلدين

استقبل السيد وزير التجارة أثير داود سعادة السفير الاسترالي في بغداد غلين مايلز لبحث سبل تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية ، وامكانية عودة التبادل التجاري بين العراق واستراليا وبما يخدم مصالحهما المتبادلة .

وقال الوزير الغريري ان الحكومة العراقية وضعت برنامج حكومي طموح والملف الاقتصادي حاضرا فيه من خلال عدة اجراءات منها الانفتاح على اقتصاديات دول العالم وتنظيم السياسة التجارية الداخلية والخارجية بالاضافة الى الاصلاحات لتحسين بيئة الاعمال والاستثمار لجعل السوق العراقية جاذبة ومرنة بالاضافة الى خطتها لاعاة الصناعة العراقية وتوطين الصناعات داخل العراق .

واشار الوزير خلال اللقاء الى اهمية تجاوب الجانب الاسترالي على مذكرات التفاهم الخاصة بالتعاون التجاري .

ودعا الوزير الغريري الشركات الاسترالية الى الدخول في مشاريع الشراكة والاستثمار في كل القطاعات وبالاخص القطاع الزراعي وقطاع الثروة الحيوانية ، بالاضافة الى المشاركة في المعارض الدولية والملتقيات الاقتصادية لتقريب وجهات النظر بين القطاع الخاص في كلا البلدين .

وشدد الغريري على اهمية اعادة فتح الملحقية التجارية في استراليا والتمثيل الاقتصادي في السفارة الاسترالية في بغداد .

من جهته اكد السفير الاسترالي في بغداد غلين مايلز على رغبة بلاده لاعادة تقوية وتمتين العلاقات الثنائية مع العراق وان تشهد المرحلة المقبلة مزيدا من التعاون في شتى المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية خاصة وان الحكومة العراقية الحالية اقرت مبدأ الاصلاح والانفتاح الاقتصادي على الجميع .

واشار الى السعي للتحرك على الشركات الاسترالية وحثها على التوجه الى العراق والدخول بأستثمارات من خلال نقل صورة واقعية عن وضع العراق اليوم وتعاملاته التجارية مع كبريات الشركات العالمية التي دخلت استثمارات جدية فيه والحصول على فرص استثمارية بعد ان تتعرف تلك الشركات بأن اليات التعامل شفافة .

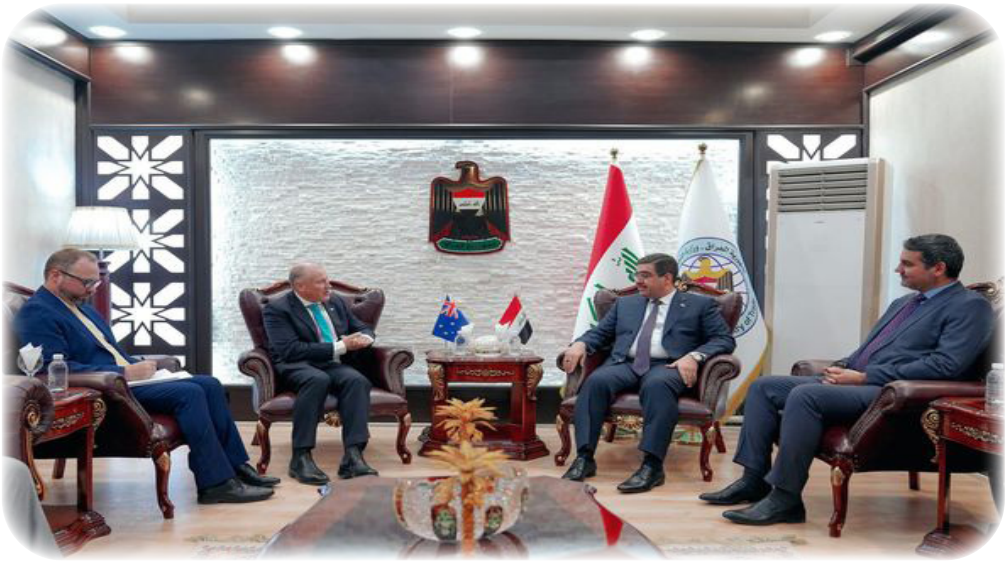

دائرة تطوير القطاع الخاص تبحث مع منظمة سبارك الهولندية الدولية بناء القدرات التقنية ودعم مشاريع الاعمال الصغيرة

بحثت دائرة تطوير القطاع الخاص بوزارة التجارة مع وفد من منظمة سبارك الهولندية الدولية سبل التعاون الممكنة بين الطرفين لتحقيق الاهداف المشتركة وتطوير بيئة ريادة الاعمال في القطاع الخاص وتمكين الشباب الرياديين .

وذكر بيان للدائرة نقلاً عن مدير عام الدائرة ابتهال هاشم صابط ان اللقاء جاء من أجل بناء بيئة اعمال محلية وتطوير بيئة عمل القطاع الخاص من خلال دعم وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة لزيادة فرص العمل لفئة الشباب بغية تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية .

واضاف البيان انه تم كذلك مناقشة بنود مذكرة التعاون بين الطرفين من اجل بناء القدرات التقنية والمهارات الشخصية لمبادرة مشاريع الاعمال من خلال تدريب وتأهيل الشباب وتوفير تمويل ودعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فضلا عن توعية رواد الاعمال واصحاب الشركات بدورهم البيئي في بنائهم لشركات تؤمن بالاستدامة .

وزير التجارة يعلن استنفار الإمكانات والإستعداد التام لاستقبال الموسم التسويقي لمحصول الحنطة لعام ٢٠٢٤ مع امكانية استلام ستة مليون طن

أعلن السيد وزير التجارة أثير داود الغريري عن الاستنفار التام للإمكانات والإستعداد الكامل لاستقبال الموسم التسويقي لمحصول الحنطة لعام ٢٠٢٤ والعمل باتجاه تجاوز الاكتفاء الذاتي وتحقيق فائض في الموسم التسويقي الحالي .

واكد الوزير الغريري الى إستكمال جميع الاستعدادات اللوجستية والادارية لاستلام الحبوب من الفلاحين مع وجود خزين استراتيجي يكفي لاربعة حصص .

من جانبه اكد مدير عام الشركة العامة لتجارة الحبوب الدكتور حيدر الكرعاوي ان الاستعدادات للموسم بدأت منذ اواخر عام ٢٠٢٣ بعد دراسة المساحات الخزنية المتوفرة في جميع محافظات العراق مع وجود كميات كبيرة من الحنطة تقدر بأكثر من خمسة مليون طن والتي تم احتسابها بداية عام ٢٠٢٣ .

ومن الجدير بالذكر ان هناك عمل دؤوب ومشترك بين وزارتي التجارة والزراعة لانجاح هذا الموسم الذي أنطلق في الاول من نيسان وحسب قرار لجنة التسويق المركزية في الشركة العامة لتجارة الحبوب مع الاستلام الفعلي في العاشر من نيسان لبرودة الجو .

دائرة تطوير القطاع الخاص تنظم دورة تدريبية في المجالات القانونية والادارية والمحاسبية ومكافحة الفساد بمحافظة نينوى

نظمت دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة بالتعاون مع جامعة الموصل/ كلية الادارة والاقتصاد وبالتنسيق مع غرفتي تجارة وصناعة الموصل دورة تدريبية في المجالات القانونية والادارية والمحاسبية ومكافحة الفساد ،وبمشاركة نخبة من الموظفين الحكومين ومنسوبي اتحادات القطاع الخاص العراقي والتي استمرت خمسة ايام .

ونقل بيان المكتب الاعلامي للدائرة عن مدير عام الدائرة ابتهال هاشم صابط ان هذه الدورة تعد الاولى للدائرة خارج العاصمة بغداد والتي تأتي في اطار برنامج تدريبي استراتيجي يهدف الى تأهيل وتدريب واعداد الملاكات الادارية والمهنية وصقل خبراتهم بما ينسجم وخطة التنمية الشاملة حسب البرنامج الحكومي لتحقيق التنمية الشاملة .

واشار البيان الى ان التواصل مستمر لتنفيذ دورات تخصصية اخرى على مستوى محافظات البلاد كافة انطلاقا من اهمية تأهيل القيادات الادارية والملاكات العاملة والتي تمكنها من تنفيذ المهام الملقاة على عاتقها بكفاءة عالية .

هذا وحضر الدورة التدريبة عميد كلية الادارة والاقتصاد البرفسور الدكتور (ثائر احمد السمان) والمعاون العلمي للشؤون العلمية الاستاذ الدكتور(علاء عبد السلام يحيى).

من جانبه اشاد السمان بالدور الذي تؤديه دائرة تطوير القطاع الخاص والتي تنعكس ايجاباً على تطوير مهارات المشاركين مستقبلا في مجال عملهم .

وثمنت المدير العام دور جامعة الموصل في تقديم كافة التسهيلات لانجاح فعاليات الدورة ودور رئيس غرفة تجارة الموصل السيد مقبل الدباغ لتقديمه الدعم والاسناد في اقامة هذه الدورة .

في خطوة استباقية لانجاح دورة ٤٨ لمعرض بغداد
وزير التجارة يتابع استعدادات معرض بغداد الدولي للدورة المقبلة

زار السيد وزير التجارة اثير داود الغريري ، الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية ، للاطلاع على الاستعدادات المبكرة لاقامة دورة معرض بغداد بنسختها الثامنة والاربعون المزمع إقامتها في الاول لغاية العاشر من شهر تشرين الثاني القادم . واكد الوزير الغريري «خلال الزيارة على ضرورة وضع خطة للمباشرة بالاستعدادات المبكرة للدورة الدولية الجديدة لتكون اوسع واكبر من الدورة السابقة في استقطاب المشاركات وتنوعها والتي لاقت نجاحا عربيا ودوليا ودعم حكومي واسع واقبال جماهيري في حينها .

واشار الوزير «الى اهمية الدورة الدولية لمعرض بغداد في ابراز الفعاليات الاقتصادية السنوية التي تعبر عن رغبة العراق في التعاون لاقامة شراكات اقتصادية مع العالم فضلاً عن كونه طريق نحو استقطاب الاستثمارات العربية والاجنبية للعراق . وشدد الوزير الغريري على «ان تكون خطة الاستعداد للدورة شاملة من حيث التاهيل والتنظيم ودعوة الدول والشركات العالمية واستغلال العلاقات الطيبة التي يمتلكها العراق مع جميع دول العالم واستقطاب رجال الاعمال والاقتصاد لاقامة شراكات في مشاريع استثمارية مع القطاعات العراقية . ويشار ان الوزير و على هامش الزيارة تفقد قاعة الاحتفالات VIP والقاعات المعرضية واروقة المعرض .

دائرة تطوير القطاع الخاص تناقش مؤشر قضايا الأعسار لتحسين بيئة الأعمال في العراق

عقدت دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة اجتماعاً تكميلياً مع أعضاء الفريق الوزاري المؤلف لمعالجة مؤشر تسوية قضايا الأعسار .

ترأس الاجتماع مدير عام الدائرة ابتهال هاشم صابط و بحضور ممثلين البنك المركزي العراقي ومجلس القضاء الأعلى وفريق المتابعة في مكتب نائب الأمين العام لمجلس وزراء.

ناقش الفريق خلال الاجتماع وضع المسودة النهائية لمشروع قانون الأعسار لتحسين بيئة الأعمال في العراق من خلال تسوية أوضاع الشركات المتعسرة وضمان حقوق جميع المساهمين في هذه الشركات .

أختتمت صابط قائلة أن القانون سيساعد بالمحافظة على وجود الشركات واستمرار العاملين فيها على رأس عملهم ويزيد الائتمان المالي ما يعزز البيئة الاستثمارية ويجعلها أكثر أمانا واستقراراً واستقطاب للاستثمار المحلي والاجنبي .

مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص تتابع ميدانياً حملة تسويق الحنطة المحلية واجراءات الحفاظ على سلامة الخزين في محافظة بابل

تابعت مدير عام تطوير القطاع الخاص بوزارة التجارة ابتهال هاشم صابط اجراءات حملة تسويق الحنطة المحلية في محافظة بابل للموسم الحالي تنفيذا لتوجيهات السيد وزير التجارة اثير الغريري .

جاء ذلك في بيان اعلنت عنه مدير عام الدائرة انه جرى خلال الزيارة الاشراف على عمليات سحب وفحص عينات من النماذج مرورا بعمليات الاستلام للكميات بعد نجاحها في الفحص وفق المواصفات القياسية المحددة من قبل لجنة التسويق المركزية وصولا الى تسليم الصكوك المالية في مواقع سايلوبابل ومتابعة اجراءات السلامة للحفاظ على محصول الحنطة بعد موجة الامطار التي اجتاحت عدد من محافظات البلاد .

ويشار الى ان على هامش المتابعة تم اللقاء بادارة فرع تجارة الحبوب لبحث سبل التعاون المشترك لانجاح الموسم التسويقي وتحقيق انسيابية عالية باستلام المحصول ، بالاضافة الى شرح مفصل عن واقع حال انتاج محصول الحنطة في المحافظة وحجم الكميات المتوقع تسويقها لمخازن الحبوب ، فضلاً عن لقائها بعدد من الفلاحين والتوجيه بتذليل العقبات التي تواجه سير عملهم ان وجدت وكذلك لقائها بالفاحصين وادارات المراكز التسويقية والموظفين والاستماع الى المعوقات والتوجيه بحلها وتحقيق انسيابية عالية وتبسيط الاجراءات امام المسوقين .

وثيقة تعاون مشترك بين دائرة تطوير القطاع الخاص والجامعة العراقية/كلية الادارة والاقتصاد لدعم وتطوير القطاع الخاص العراقي

استقبلت مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة عميد كلية الادارة والاقتصاد الجامعة العراقية لتوقيع وثيقة تعاون مشترك حيث اتفق الطرفان على تنفيذ بنود التعاون وبما يخدم دعم القطاع الخاص العراقي .

جاء ذلك في بيان نقلا عن مدير عام الدائرة ابتهال هاشم صابط انه من خلال اللقاء تم الاتفاق على تطوير وتأهيل برامج الاتحادات ومنظمات القطاع الخاص واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاقتصادية والتجارية بغية النهوض بواقع اقتصادالقطاع الخاص ومعالجة المشاكل التي تواجه عمل القطاع التجاري والاقتصادي وتبادل الخبرات لتعزيز القدرات العلمية والعملية والجوانب البحثية من كلا الطرفين لتأهيل الملاكات اللازمة للنهوض بواقع القطاع الاقتصادي .

واشارت هاشم الى تبادل البحوث والدراسات التي تصدر من كلا الطرفين و اعداد برامج لطلبة الدراسات الاولية والعليا من خلال الورش والدورات التي ستقيمها الدائرة ومن ضمن برنامجها التدريبي السنوي .

وعلى هامش اللقاء تم توقيع الوثيقة من قبل مدير عام الدائرة وعميد كلية الادارة والاقتصاد الدكتور حميد علي احمد وقد حضر الاتفاق معاون عميد الجامعة الدكتور احمد الصقال وعدد من مدراء اقسام الدائرة .

شركة المواد الغذائية تستنفر جهودها لمتابعة استلام تجهيز مفردات السلة الغذائية وتجري زيارات رقابية لمنافذها التسويقية

استنفرت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بوزارة التجارة جهود ملاكاتها لمتابعة استلام وانجاز تجهيز السلة الغذائية وحركة الخزين الى جانب متابعة ملاكاتها الرقابية انسيابية عمل منافذها التسويقية وذلك خلال عطلة نهاية الاسبوع .

ونقل بيان المكتب الاعلامي للوزارة عن مدير عام الشركة المهندسة لمى هاشم الموسوي ان الملاك المتقدم من ادارات الاقسام والشعب باشرت اعمالها ايام الجمعة والسبت لاكمال المهام المتعلقة بانجاز العمل كل حسب اختصاصه ووظيفته لضمان سير العمل بانسيابية وتواصل دون أدنى تأخير .

واشار البيان على ذان السياق ان ملاك قسم الرقابة والتدقيق الداخلي في الشركة اجرى جولة ميدانية في المنافذ التسويقية للاطلاع على اسعار وجودة المواد ومعرفة اسعار المواد الغذائية عموما في السوق المحلية

شركة المواد الغذائية تتابع ميدانياً اجراءات فروعها في محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين بالتجهيز والحفاظ على الخزين

اجرت الادارة العامة في الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية المهندسة لمى هاشم الموسوي زيارة لفروع محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين لمتابعة اجراءات تجهيز واستلام مفردات السلة الغذائية ومتابعة حركة الخزين والاجراءات الاحترازية الاخرى للحفاظ على سلامة الخزين .

ونقل بيان المكتب الاعلامي للوزارة عن المدير العام انه جرى خلال الزيارة لتلك الفروع التأكيد ان الشركة اعدت خطة لزيادة المساحات الخزنية من خلال بناء مخازن جديدة وحديثة وبصورة عاجلة ،الى جانب تأهيل المخازن الاخرى لضمان استلام الكميات المجهزة للفروع من المواد الغذائية وفقاً لاستحقاقها .

واشار البيان ان المدير العام التقت على هامش الزيارة لفرع صلاح الدين بملاك وحدة السيطرة النوعية فيه ، ووجهت بزيادة اعداد ملاكاتها لضمان القيام باجراءات الحفاظ على سلامة الخزين على اكمل وجه .

ويشار الى ان المدير وخلال متابعتها لعمل تلك الفروع استمعت الى المشاكل وطروحات الموظفين موجهة بحلها وفق الأطر القانونية وتقديم العون للحالات الإنسانية .

تنفيذ المرحلة الثانية من حملة مناقلات الحنطة المحلية المخزونة الى مواقع الخزين الاستراتيجي

نفذت اللجنة الوزارية المشتركة من قسم النقل المركزي وأقسام النقل والتسويق في شركات الوزارة المرحلة الثانية من الحملة الواسعة لاجراء مناقلات لكميات الحنطه المحلية المخزونة في عدد من مواقع شركة الحبوب الى مواقع الخزين الاستراتيجي ، وذلك استنادا لتوجيهات السيد وزير التجارة اثير الغريري وباشراف الوكيل الاداري ستار الجابري والادارات العامة في دائرتي التخطيط والمتابعة والرقابة التجارية والمالية .

ونقل بيان المكتب الاعلامي للوزارة عن مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة طالب حسن نعمة ان عمليات الاشراف والمتابعة للمواقع التي تجري فيها عملية المناقلة كانت من محافظة صلاح الدين وزاخو الى مواقع التخزين في بغداد والمحافظات .

ويشار الى ان الهدف من تلك المناقلات هي لتوفير طاقات خزنية للموسم التسويقي لمادة الحنطة لعام ٢٠٢٤ .

استمرار الشركة العامة للأسواق المركزية تسليم عناوين الكتب الدراسية الى المخازن المركزية لوزارة التربية

تواصل الشركة العامة للأسواق المركزية في وزارة التجارة تسليم عناوين الكتب الدراسية الى المخازن المركزية لوزارة التربية .

ونقل بيان المكتب الاعلامي للوزارة عن مدير عام الشركة الحقوقية زهرة الكيلاني أن نسبة انجاز الطباعة للكمية الكلية من الكتب الدراسية بلغت نسبة ٧٠٪ وذلك منذ بدء اعمال الطباعة في السادس عشر من شهر نيسان الماضي ولغاية الان حيث ان مدة العقد تشير ان نسبة الانجاز الكلي تكون بمدة ٤٥ يوم اي نهاية شهر أيار الجاري .

واشار البيان الى ان العمل مستمر في المطبعة ولمدة (٢٤) ساعة من اجل اكمال طبع وتجهيز هذه المناهج خلال المدة المحددة .

هذا ويذكر ان المكائن والالات الطباعية في مطبعة الشركة تمتاز بالجودة العالية ذات المناشيء العالمية .

في حديث لمجلة التجارة العراقية

مدير عـام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية

ريـاض فاخــر الهاشـمي

نعمل على تفعيل الاتفاقيات الثنائية مع جميع دول العالم وفق رؤية جديدة

تقوم دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية بإعمال وواجبات حددها قانون التجارة رقم (٣٧) لسنة ٢٠١١ وتقع على عاتقها مسؤولية إعادة العراق إلى خارطة الاقتصاد العالمي ومؤسـساته الفاعلة و متابعة وتطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية مع دول العالم من خلال السعي إلى توقيع الاتفاقيات الاقتصادية الشاملة وإعادة النظر بالاتفاقيات التجارية المبرمة بين العراق والدول الأخرى وكذلك تنظيم مشاركة العراق الفعالة في اجتماعات المنظمات العربية والإقليمية والدولية والمؤتمرات والمنتديات الاقتصادية والتجارية بالاضافة الى اعداد الدراسات والمقترحات وتقديم الاستشارات الاقتصادية التي تساهم في تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتطوير الصناعة المحلية .

–نبتدء بالسؤال هل ممكن ان توضح لقراء مجلة التجارة العراقية الدور الذي تضطلع به دائرتكم على مستوى العلاقات الدولية؟

– تقوم هذه الدائرة بإعمال وواجبات حددها قانون التجارة رقم (٣٧) لسنة ٢٠١١، وتقع على عاتقها مسؤولية إعادة العراق إلى خارطة الاقتصاد العالمي ومؤسساته الفاعلة وتقوم بمهامها من خلال ثلاث محاور:

الأول : متابعة وتطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية مع دول العالم من خلال السعي إلى توقيع الاتفاقيات الاقتصادية الشاملة وإعادة النظر بالاتفاقيات التجارية المبرمة بين العراق والدول الأخرى وبما يتماشى مع التقدم الاقتصادي والتجاري والتوجه الاقتصادي الجديد، إضافة إلى إبرام مذكرات التفاهم ، وعقد اجتماعات اللجان المشتركة بشكل منتظم والترويج للمشاركة في المعارض والمؤتمرات التي تقام في بغداد .

الثاني : تنظيم مشاركة العراق الفعالة في اجتماعات المنظمات العربية والإقليمية والدولية والمؤتمرات والمنتديات الاقتصادية والتجارية لغرض مواكبة الإحداث الاقتصادية وتجسيد تواجد العراق وتفعيل دوره في تلك المحافل، والاستفادة من المساعدة الفنية التي تقدمها بعض المنظمات والبرامج العالمية بما ينسجم مع رفع كفاءة الأداء وبناء القدرات لموظفي الوزارة، والسعي لتولي المناصب المخصصة للعراق وتعيين الموظفين في المنظمات والهيئات الدولية، فضلا عن تسهيل مهمة انجاز ملفات انضمام

العراق إلى منظمة التجارة العالمية.

الثالث : اعداد الدراسات والمقترحات وتقديم الاستشارات الاقتصادية التي تساهم في تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتطوير الصناعة المحلية .

–اين اصبح العراق في سعيه للانضمام الى منظمة التجارة العالمية ماذا حققتم في هذا المجال؟

– في عام ٢٠٢٣ وفي ضوء تنفيذ فقرات البرنامج الحكومي الشامل الرامي الى تحقيق التكامل الاقتصادي والاندماج في النظام التجاري المتعدد الاطراف واجراء الإصلاحات التشريعية والاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع المنافسة بين القطاع الخاص الذي تعتبره الحكومة شريكا ولاعبا أساسيا في ذلك ، أحرزت اللجنة الوطنية المعنية بانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية والتي يرأسها السيد وزير التجارة المحترم تقدما كبيرا نحو استئناف عملية الانضمام حيث تم استكمال متطلبات انجاز ملفي العرض الأولي للسلع والخدمات واللذان يعدان من اهم الملفات المطلوبة للانضمام ووضعهما بالصيغة النهائية المعتمدة من قبل منظمة التجارة العالمية ليصار الى ارسالهما الى سكرتارية المنظمة والتهيئة لعقد الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بانضمام العراق خلال هذه السنة وطلب التفويض للشروع بعملية التفاوض.

– كما سيتم الشروع بتشكيل الفريق التفاوضي بعد طلب التفويض لبدء عملية التفاوض مع الدول الاعضاء في المنظمة.

– على صعيد تعزيز التعاون مع أمانة منظمة التجارة العالمية وقسم الانضمام فيها ، تم اتخاذ خطوات مهمة وحقيقة منها تنظيم زيارة رسمية لرئيس الفريق العامل المعني بانضمام العراق السفير صقر المقبل رئيس بعثة المملكة العربية السعودية لدى منظمة التجارة العالمية الى بغداد في كانون الثاني ٢٠٢٤ وهي الأولى من نوعها منذ حصول العراق على صفة مراقب في ٢٠٠٤ والتي ساهمت في تحشيد الزخم الدولي تجاه انضمام العراق الى المنظمة وعكست الارادة الحقيقية للحكومة العراقية وتأكيد دور العراق الاقتصادي اقليميا وعالميا فضلا عن المشاركة ولأول مرة في المؤتمر الوزاري الثالث عشر للمنظمة والمنعقد في مدينة ابو ظبي للفترة٢٦–٢٠٢٤/٢/٢٩ بوفد رسمي برئاسة السيد الوزير المحترم والذي كان بمثابة فرصة للاطلاع على إجراءات وتجارب الدول الاعضاء في اتخاذ القرار لا سيما فيما يتعلق بدعم البلدان النامية والأقل نموا في اندماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف وعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

– ممكن اطلاعنا عن أهم الاتفاقيات التي استطعتم ابرامها ؟

حرصت هذه الدائرة على دراسة جميع الاتفاقيات المبرمة سابقا مع دول العالم لتفعيلها وإبرام اتفاقيات جديدة مع الدول التي تتطلب العلاقة معها وقد استكملت جميع المراحل الخاصة بأبرام سبع اتفاقيات مع كل من (رومانيا، صربيا، سلوفينيا، بولندا ، بنغلاديش ، جمهورية زامبيا ، جمهورية نيجيريا (عام ٢٠٢٣ ونحن بانتظار رد الجانب المقابل لتحديد زمان ومكان التوقيع عليها .

– ما هي المكاسب التي تحققها الملحقيات التجارية في الخارج وما هي توجهاتكم لزيادة تلك الإيرادات؟

ينتج عن المهام التي تؤديها الملحقيات التجارية مكاسب عدة منها الترويج للاستثمار والتي تكون محصلته تدفق الاستثمارات الأجنبية الى البلد و الترويج للصادرات العراقية ودراسة الأسواق العالمية لنفاذ تلك الصادرات وكذلك التنسيق للمشاركة في المعارض الخارجية وإقامة معرض دائم للمنتجات العراقية في الملحقية التجارية في موسكو والاشراف على المراكز التجارية المزمع فتحها باعتبارها منذ تسويقي للصادرات العراقية ومنها المركز التجاري في عمان إضافة الى تلك المكاسب تحقق الملحقيات مكاسب مالية مباشرة من الرسوم المتحققة من التصديق على الوثائق التجارية اذ بلغت مجموع الايرادات لعام ٢٠٢٣ ما يقارب ثمانية مليار دينار عراقي) ومن المؤكد انه سيتم زيادة تلك الايرادات عند استكمال خطة هذه الدائرة لفتح الملحقيات التجارية .

– هل من الممكن تسليط الضوء على ابرز المشاكل والمعوقات التي تواجه عملكم وكيف تتم بتذليلها ؟

تواجه الدائرة عدة تحديات منها:

–غلق بعض الملحقيات التجارية في بعض الدول مما اثر على تمثيل العراق في تلك الدول .

– ضعف التخصيصات المالية مما يؤثر سلبا على تمثيل العراق في المؤتمرات الدولية وكذلك حضور عدد كافي من الموظفين في اجتماعات اللجان المشتركة التي تعقد خارج العراق .

–ضعف اجراءات الوزارات بالتنسيق فيما بينها من جهة وبين هذه الدائرة من جهة أخرى لغرض الاعداد والتهيئة لعقد اجتماعات اللجان المشتركة.

وتم تذليل تلك المشاكل من خلال الاتي :-
١- اعدت الدائرة خطة منهجية لاعادة فتح الملحقيات التجارية المغلقة وتحقق منها إعادة فتح ملحقيتنا التجارية في دمشق وإعادة فتح المكتب التجاري في إسطنبول وفي طور استحصال موافقات الجانب المقابل لإعادة فتح ملحقياتنا في استراليا وماليزيا .
٢-التأكيد على الوزارات والجهات الغير مرتبطة بوزارة بضرورة رفع مستوى التنسيق مع هذه الدائرة وحضور الشخص المعني بعمل اللجنة المشتركة في الاجتماعات التمهيدية والاجتماعات النهائية لتحقيق الهدف من عقد اللجان .

– ما هي الإجراءات المتخذة من قبلكم في اطار البرنامج الحكومي لتفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية ومناقشة الملفات الثنائية المشتركة مع الدول المجاورة فقد قامت الدائرة بعقد اجتماعات اللجان المشتركة وابرام مذكرات التفاهم وكالاتي :

اتخذت هذه الدائرة عدة خطوات في اطار تنفيذ البرنامج الحكومي لتفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية ومناقشة الملفات الثنائية المشتركة مع الدول المجاورة للعراق اهمها عقد اللجان المشتركة لزيادة حجم التعاون في مختلف المجالات ومنها الطاقة والاستثمار والتجارة والزراعة والصناعة والثقافة والنقل والبنى التحتية والصحة والمجال التعليمي وفي هذه الاطار تم عقد (١٢) لجنة مشتركة خلال عام ٢٠٢٣ منها ٥ لجان مشتركة مع دول الجوار إيران، تركيا، الأردن، سوريا ، السعودية وكذلك تم عقد (٢) لجنة مشتركة في بداية عام ٢٠٢٤) جمهورية جيك ، سوريا) ويتم من خلال تلك اللجان التعاون المشترك في مختلف المجالات.

–هل هناك خطط او مقترحات مستقبلية تسهم في تطوير عمل الدائرة ؟

حرصت الدائرة على وضع خطة منهجية مدروسة تسهم في تطوير عملها وتحقيق أهدافها وكالاتي :
– تحقيق الانفتاح من خلال استهداف مناطق اقتصادية جديدة لم تستهدف سابقا كدول القارة الافريقية وعلى أساس ذلك تم استحصال موافقة مجلس الوزراء على فتح ملحقية إقليمية في جنوب افريقيا .
–تعزيز ملاك الملحقيات التجارية وفقا لنقل ومتطلبات عمل كل ملحقية .
– السعي لفتح مكاتب تجارية لتسهيل انسيابية التبادل التجاري وخصوصا في الدول ذات المساحات الشاسعة لتغطية النشاط التجاري منها (كوانزوا – الصين) و (منفذ عرعر – السعودية) .
– مواكبة التطورات التكنولوجية من خلال سعي هذه الدائرة الى أتمتة معاملاتها الالكترونية و تقديم خدمة التصديق الالكتروني ليتم انجاز المعاملات التجارية بأسرع وقت ممكن بهدف تفعيل دور الملحقية التجارية كاداة رقابة أولية لحسن تنفيذ السياسة التجارية
–تنظيم اعمال التجارة الالكترونية من خلال اقتراح اصدار رخصة التاجر الالكتروني وقدمت الدائرة بهذا الشأن مسودة تعليمات تنظيم التجارة الالكترونية لسنة ٢٠٢٤ بالتنسيق مع دائرة تسجيل الشركات لعرضها على الجهات العليا .

– هل لديكم كلمة أخيرة ؟

في الوقت الذي تثمن فيه هذه الدائرة دور مجلتكم في ابراز دور تشكيلات الوزارة بضمنها الدور الذي تضطلع به هذه الدائرة لا بد ان اشيد في الدعم اللامحدود المقدم من قبل السيد الوزير المحترم الذي اسهم في فتح افاق جديدة لتسهيل تأدية مهام هذه الدائرة بالشكل الذي يؤدي الى تحسين الواقع الاقتصادي للبلد .

وفي الختام نؤكد بأن هذه الدائرة تسير قدما نحو الانفتاح على جميع دول العالم دون استثناء من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي وتعزيز الروابط الثنائية بما ينسجم مع البرنامج الحكومي.

التجارة تشارك في الملتقى العربي الثالث حول التطوير المؤسسي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في الشارقة

انطلقت في الشارقة اعمال الملتقى العربي الثالث للتطوير المؤسسي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة التي تقيمها المنظمة العربية للتنمية الادارية وبمشاركة ١١ دولة عربية من ضمنها العراق الذي شارك بممثل دائرة تطوير القطاع الخاص السيد محمد حنون كريم معاون مدير عام الدائرة والذي قال عن المشاركة.

ان مشاركة الوزارة ووزارات عراقية اخرى في اعمال الملتقى التي استمرت ثلاث ايام تلقى فيها المشاركين محاضرات نظرية وعملية في المفاهيم الحديثة للتطوير المؤسسي والتنمية المستدامة كذلك دور الابتكار والخدمات الرقمية السريعة في تعزيز الاداء المؤسسي والجاهزية الحكومية .

اكد حنون: ان اهمية الملتقى في الاطلاع على الخبرات والتجارب العربية في تعزيز الاداء المؤسسي والادارة المالية كذلك دور منظومة التميز الحكومي في ترسيخ مبادئ الاستدامة فضلا عن دور الموارد في تسريع وكفاءة التطوير المؤسسي والتنمية المستدامة وادارة المعرفة كداعم للحوكمة المؤسسية وأليات الاستدامة وادوات التطبيق في القطاع الحكومي .

واكد على اهمية الملتقى في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الحكومي ودور الحكومات بتنفيذ التوجهات العالمية كذلك دور الذكاء الصناعي في تحسين الاداء الحكومي وهي تأتي في اطار التدريب وتأهيل القدرات وزيادة الخبرات .

دائرة تطوير القطاع الخاص تعقد اجتماعا تشاورياً مع البنك الدولي لدعم مشاريع وبرامج القطاع الخاص

عقدت دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة، اجتماعا تشاوريا مع البنك الدولي لرسم السياسات والبرامج الداعمة للقطاع الخاص العراقي وريادة الأعمال.

وذكرت مدير عام دائرة القطاع الخاص، ابتهال هاشم في بيان، أن «رسم السياسات والبرامج الداعمة للمشاريع المتوسطة والصغيرة يعد من الملفات المهمة في المرحلة القادمة وحسب البرنامج الحكومي الذي اعلن عنه رئيس الوزراء المهندس محمد شياع السوداني لدعم القطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي لتحسين بيئة الأعمال العراقية لأنعاش الوضع الاقتصادي والارتقاء بالواقع الصناعي».

وأشارت هاشم، الى انه «جرى خلال الاجتماع الاتفاق على وضع سياسة واضحة لبناء القدرات بغية قياس وتحليل الوضع الاقتصادي للمشاريع الصغرى والمتوسطة في العراق».

ولفتت الى انه «على هامش الاجتماع سيتم تنفيذ برنامج (منهجية جهوزية الأعمال) الذي سيتم تنفيذه مع البنك الدولي وبالتعاون مع الامانة العامة لمجلس الوزراء وبمشاركة عدة وزارات».

ومن جانبه اكد، ممثل البنك الدولي، ان «هناك دعم كامل للقطاع الخاص العراقي وتهيئة البيئة المناسبة له لغرض النهوض بواقع الاقتصاد العراقي».

الدائرة القانونية تعقد اجتماعاً موسعاً لمناقشة خطتها للسنة الحالية والسنوات القادمة

عقدت الدائرة القانونيه في وزارة التجارة اجتماعا موسعا لمناقشة خطتها الحالية والمستقبلية وتعديلها بما يتلائم مع تطور العمل في الدائرة والاقسام المستحدثة فيها برئاسة مديرها العام وبحضور ادارات الاقسام في الدائرة .

ونقل بيان المكتب الاعلامي للوزارة عن المدير العام فرح حكمت ان الاجتماع استعرض انجازات الدائرة للعام ٢٠٢٣ ومناقشة جميع المشاكل والمعوقات التي ترافق العمل وايجاد الحلول لمعالجتها وبما ينسجم والمهام الموكلة اليها والذي يضمن استمرار مستوى الانجاز المتحقق على مختلف الاصعدة وخاصة مايتعلق منها بمكافحة الفساد من حيث عدد اللجان التحقيقية والدعاوى القضائية التي تم حسمها والتي تعادل انجاز عدة سنوات سابقة .

واضاف البيان انه جرى خلال الاجتماع كذلك التأكيد على اهمية الاستمرار بالعمل في نفس الوتيره لتحقيق الانجازات التي تليق بحجم الجهود التي تبذل من قبل موظفي الدائرة مع حجم الصعوبات والعقبات التي تواجههم اثناء تأدية عملهم .

شركة تجارة الحبوب تناقش منهاج لجنة التسويق المركزية لموسم تسويق الحنطة لعام ٢٠٢٤

ناقشت الشركة العامة لتجارة الحبوب في وزارة التجارة منهاج لجنة التسويق المركزية لموسم تسويق الحنطة لعام ٢٠٢٤ .

جاء ذلك خلال الاجتماع الدوري للجنة التسويق المركزية لدراسة كافة الجوانب الخاصة الفنية والادارية لموسم التسويق لعام ٢٠٢٤ وبحضور كافة اعضائها .

ونقل بيان عن مدير عام الشركة الدكتور حيدر نوري الكرعاوي ان اللجنة وافقت وضمن منهاجها فتح مركز تسويق المشخاب وادخاله ضمن خطة استلام الحنطة للموسم الحالي بعد تأهيل البناية التابعة الى مديرية الزراعة .

واضاف البيان ان الشركة اعتمدت خطة تسويقية متكاملة لتسويق واستلام محصول الحنطة تتناسب مع الكميات المتوقع تسويقها من قبل الفلاحين وحسب خطة وزارة الزراعة مع اتخاذ كافة الاجراءات والخطوات التي من شأنها انجاح الموسم التسويقي وفق الضوابط والتعليمات .

واشار البيان انه جرى خلال الاجتماع التأكيد على ضرورة التنسيق مع مركز العمليات الوطني وجهاز الامن الوطني وهيئة المنافذ الحدودية من اجل منع دخول اي كميات من الحنطة اثناء فترة موسم تسويق الحنطة لعام ٢٠٢٤ .

واكد البيان ان الموسم التسويقي سينطلق هذا العام تحت شعار (موسم البركة والإبداع) والذي يتوقع ان يكون الاكثر نجاحاً في تاريخ العراق والذى يحضى باهتمام كبير من قبل رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة باعتبار الفلاح العراقي الرصيد الحقيقي لتحقيق الاكتفاء الذاتي .

التجارة تعلن اطلاق خدمة رفع الحجب عن البطاقة التموينية مع الدفع الالكتروني للمساهمين بعد بيع الأسهم الخاصة بهم

اطلقت دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة خدمة رفع الحجب عن البطاقة التموينية مع الدفع الالكتروني للمساهمين بعد بيع الاسهم الخاصة بهم بالتعاون مع مركز البيانات الوطني في الامانة العامة لمجلس الوزراء عبر بوابة اور الالكترونية وهي خدمة مخصصة .

ونقل بيان للمكتب الاعلامي للوزارة عن مدير عام الدائرة رشاد خلف هاشم تنفيذا لتوجهات السيد وزير التجارة لاتمتة اجراءات العمل من اجل تبسيط الخدمات المقدمة لقطاع الاعمال في العراق انجزت الدائرة عبر منصة اور للخدمات الالكترونية هذه الخدمة التي تتيح لاصحاب الشركات ورجال الاعمال انجاز معاملاتهم بسهولة بعيدا عن الروتين الورقي .

وأكد البيان ان الخدمة تمتاز بعملية تقديم الخدمات الكترونيا وتمكن المواطن من احتساب ومعرفة تفاصيل الرسوم المطلوبة آلياً ، وتفعيل خاصية الدفع الالكتروني لرسوم الخدمة ، فضلا عن الشفافية في استخدام الخدمة التي تمكن متابعة المعاملة واستلام الاشعارات عبر الهاتف المحمول، واختصار الوقت والجهد على المواطن والموظف معاً .

ويشار الى ان الدائرة حققت نسب انجاز في انشاء وبناء بنايتها من اجل انجاز الحوكمة الالكترونية والتحول الرقمي الشامل للعمل لتحسين الأداء المؤسسي ودعم التنمية المستدامة للقضاء على الفساد وصولا للارتقاء بالخدمات الحكومية .

لافتاً إلى انه سيتم اطلاق العديد من الخدمات الالكترونية الاخرى ومنها خدمة التصديقات وغيرها من الخدمات التي تقدمها الدائرة في مجال عملها تباعاً.

تسجيل Tasjeel
دائرة تسجيل الشركات - وزارة التجارة

الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن تبحث مع وفد من ديوان الرقابة المالية امكانية تجهيز الديوان بالسيارات مختلفة الانواع

حث مدير عام الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن المهندس هاشم محمد حاتم مع نائب رئيس ديوان الرقابة المالية الدكتور عبد الكريم فارس والوفد المرافق له امكانية تجهيز الديوان بالسيارات مختلفة الانواع على ضوء المناقصة التي تم إعلانها مؤخرا .

ونقل بيان المكتب الاعلامي للوزارة عن المدير العام ان الشركة على استعداد بتقديم كافة التسهيلات بصدد المدة الزمنية والأسعار لتكون أكثر منافسة ومقبولة وأقل من الأسعار السائدة في الأسواق المحلية .

واشار البيان الى ان شركة السيارات على استعداد لتقديم كامل الدعم لجميع دوائر الدولة من خلال تجهيز السيارات والاليات والمعدات وبأسعار تنافسية ومدة زمنية قياسية ومن المناشئ الرصينة .

لجان الشركة العامة لتصنيع الحبوب تنفذ (٣٧٢) زيارة تفتيشية الى المطاحن والوكلاء في بغداد لتدقيق نوعية الطحين المجهز

نفذت اللجان الرقابية والنوعية في الشركة العامة لتصنيع الحبوب ، زيارات تفتيشية شملت المطاحن العاملة ووكلاء الطحين في بغداد ونينوى وكركوك وديالى وكربلاء ، واسفرت عن رصد عدد من المخالفات الرقابية والنوعية ونقل بيان المكتب الاعلامي للوزارة عن مدير عام الشركة الحقوقي محسن محمد النامس،

ان المخالفات المرصودة خلال الزيارات التفتيشية توزعت بين مخالفات نوعية ورقابية ورصد (٤٣) مخالفة للمطاحن في بغداد خلال الفترة الماضية، ناتجة عن (٦٤) زيارة للمطاحن جرى فيها سحب (١٤٩) نموذج حبوب وطحين، فيما حققت لجان رقابة الوكلاء (٣٠٨) زيارة تخللها سحب (٢٥٤) نموذج طحين لغرض الفحص المختبري ، مؤشرة (٢١٥) مخالفة بحق الوكلاء فضلا عن (٣) مخالفات لمتعهدي نقل الطحين ضمن قواطع العاصمة بغداد.

وعلى ذات السياق اشار البيان الى تحقيق الفرق المشتركة زيارات تفتيشية لمتابعة العمل والوقوف على نوعية الإنتاج في المطاحن العاملة بمحافظات واسط والانبار ، فضلاً عن قيام لجان رقابة المخابز والافران في بابل بزيارات تفتيشية لعدد من افران الصمون والمخابز العاملة بقضاء سامراء لمتابعة مدى التزامها بشروط ممارسة المهنة ومعايير انتاج الخبز والصمون والنظافة العامة ،

وتابع البيان ان الزيارات المكثفة نتج عنها تأشير عدد من المخالفات الرقابية، تمت احالتها الى الأقسام واللجان المختصة لتطبيق الشروط الجزائية بحقها تبعا لنوع المخالفة.

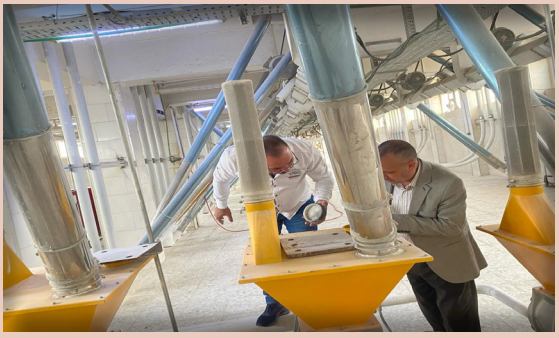

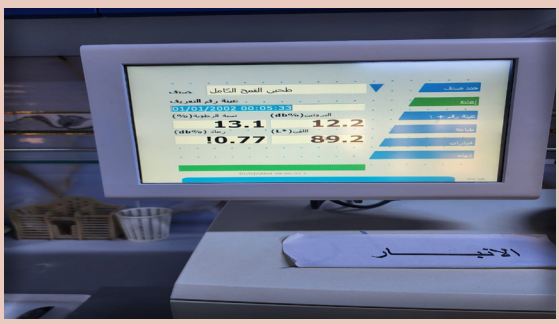

الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية تبحث مع محافظ النجف امكانية فتح منافذ تسويقية في المحافظة

بحثت مدير عام الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية المهندسة لمى هاشم الموسوي مع السيد محافظ النجف الاشرف يوسف كناوي امكانية فتح منافذ تسويقية في المحافظة ومنح قطع اراض سكنية لموظفي الفرع بالتعاون مع الحكومة المحلية .

ونقل بيان المكتب الاعلامي للوزارة عن المدير العام ان المحافظ ثمن جهود وزارة التجارة على استمرارية تجهيز المواطنين بمواد السلة الغذائية ومتابعة الوكلاء ، واكد على دعم التعاون المشترك بما يخدم عمل شركة المواد الغذائية بفتح منافذ تسويقية بالمحافظة خدمة للعوائل النجفية .

وتابع البيان في الوقت ذاته الى زيارة المدير العام لفرع شركتها في محافظة النجف للاطلاع على سير العمل والمراحل النهائية لاكمال بناية الفرع الجديدة ، ووجهت باتخاذ كل السبل الكفيلة للحفاظ على الخزين سيما بعد اتمام تجهيز السلة الثالثة والاستعداد للتجهيز القادم وتهيئة المخازن.

دائرة التخطيط والمتابعة /متابعات ميدانية مستمرة لعمل وكلاء المواد الغذائية والطحين في بغداد والمحافظات

استناداً لتوجيهات وزير التجارة الاستاذ اثير داود الغريري تواصل فرق المتابعة في دائرة التخطيط والمتابعة زياراتها لجميع فروع التموين في بغداد والمحافظات وخلال ايام العطل لمتابعة سير العمل .

وذكر بيان المكتب الاعلامي للوزارة نقلاً عن مدير عام الدائرة طالب حسن نعمة بان الفرق الميدانية مستمرة بالعمل لمتابعة عمل الوكلاء للحد من تلاعب بعض وكلاء المواد الغذائية والطحين فضلاً عن الاطلاع على سير توزيع السلة الغذائية وحصة المستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية .

ومن جانب اخر اشار البيان الى قيام الملاكات العامله بالدائرة باعمال الصيانة والتنظيف .

الأسواق المركزية تعقد الجلسة الثالثة لمجلس ادارتها لمناقشة مواضيع تخص عمل الشركة واخذ القرارات المناسب لها

عقدت الشركة العامة للأسواق المركزية في وزارة التجارة الجلسة الثالثة لمجلس الادارة وبحضور السادة اعضاء المجلس كافة لمناقشة القضايا المتعلقة بعمل الشركة .

أكدت ذلك مدير عام الشركة الحقوقية «زهرة الكيلاني «وقالت انه جرى خلال الجلسة مناقشة القضايا المتعلقة ببعض مواقع الشركة وتوجيه الأقسام المعنية باتخاذ اللازم كل حسب اختصاصه .

واضافت الكيلاني انه تم كذلك مناقشة محاضر وتوصيات اللجان المختصة لعدد من المشاريع اقي بغداد والمحافظات بما يحقق زيادة في ايرادات هذه الشركة.

واشارت الى ان الجلسة تناولت مناقشة طلبات الموظفين واعطاء التوصيات اللازمة لها.

و مناقشة تخفيض مواد خزين الشركة واخذ القرار المناسب لها فضلاً عن المواضيع الاخرى التي تهدف الى الارتقاء بمستوى الاداء العام .

وفد من مؤسسة امان لخدمات التأمين تعرض التعامل مع الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية

عقدت الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية اجتماعا مع وفد من مؤسسة امان لخدمات التأمين بأشراف معاون المدير العام الاستاذ سرمد طه بناءا على توجيهات الاستاذ مجاهد محمد شافي العيفان مدير عام الشركة للتباحث حول الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسة ومدى امكانية الاستفادة منها بما يخدم المصلحة العامة لجميع موظفي الشركة

وترأس الوفد الزائر السيد عبد الحميد حمود عضو الهيئة الادارية لمؤسسة امان حيث أبدى الرغبة في التعامل مع الشركة الانشائية لتوفير كافة انواع خدمات التأمين حسب الحاجة التي تلبي كافة احتياجات شرائح المجتمع العراقي بما يحقق شراكة فاعلة مع منظمات المجتمع المدني والقطاعين الحكومي والخاص من اجل تحقيق اهداف التنمية وتنفيذ المشاريع المستدامةو في نهاية اللقاء شكر الوفد الزائر حسن الاستقبال من قبل الشركة الانشائية متمنين تعاون مثمر بما يخدم المصلحة العامة.

مدير عـــام الدائرة القانونية
فرح حكمت مكي

- من اولويات الدائرة هي تنفيذ البرنامج الحكومي في مجال مكافحة الفساد لعلاقته الوثيقة باختصاص عمل الدائرة .

- تقديم الخدمة المثلى للمواطن من جهة وسرعة الانجاز ودقته من جهة اخرى.

بدءاً نود ان نرحب بمدير عام الدائرة القانونية ويسعدنا ان يكون لنا هذا الحوار معها.

ماهو الدور الذي تلعبه الدائرة القانونية في مواجهة الفساد وتمثيل الدائرة القانونية.

– في البدء يجب الايضاح ان الفساد المالي والاداري هو افة متنامية في كثير من دول العالم وله تأثير سلبي مباشر على تنمية المجتمعات كذلك فأنه اصبح ظاهرة ذات جوانب اجتماعية واقتصادية وسياسية يتطلب مكافحتها تظافر جهود مؤسسات الدولة فضلاً عن التعاون مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية ذات العلاقة وانطلاقاً من ذلك فقد اخذت الدائرة القانونية في وزارة التجارة على عاتقها دور الريادة في محاربة الفساد ومكافحته من خلال عدة أوجه لاسيما ان عمل الدائرة على ارتباط مباشر مع التشريعات العراقية والدولية ذات العلاقة بتجريم ومكافحة الفساد ومكافحته من خلال عدة أوجه لاسيما ان عمل الدائرة على ارتباط مباشر مع التشريعات العراقية والدولية ذات العلاقة بتحريم ومكافحته الفساد المالي والاداري كقانون العقوبات وقوانين النزاهة والتضمين وتحصيل الديون الحكومية ومكافحة غسيل الاموال والقوانين المتعلقة بضبط الاموال المهربة والقوانين الاخرى والاتفاقيات الدولية ذات الصلة كاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والتي انضم اليها العراق بموجب القانون رقم (٣٥ لسنة ٢٠٠٧) كذلك كانت الدائرة القانونية ولازالت سباقة في التعاون مع الجهات الرقابية ومع الجهات القضائية المتمثل بمجلس القضاء الاعلى وتشكيلاته المتعددة كرئاسة الادعاء العام ومحاكم التحقيق والجنح والجنايات ومحكمة التمييز الاتحادية كذلك قامت الدائرة وبمباركة ومتابعة من قبل السيد الوزير المحترم بتطبيق نظام البريد المركزي لادارة الوثائق في الدائرة بالتنسيق مع مركز البيانات الوطني في الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض معالجة سلبيات البريد الورقي حيث تم تطبيق النظام بنسبة (١٠٠٪).

ما هو الدور الذي تقوم به الدائرة في التوعية القانونية وترسيم مبادئ القانون.

– يشكل الوعي القانوني مساحة مهمة في عملية بناء الدولة ومن هذا المنطلق دأبت الدائرة القانونية على نشر الوعي القانوني والتثقيف لمبادئ القانون بين موظفي تشكيلات الوزارة من خلال عدة محاور كأبداء الرأي والمشورة القانونية في المواضيع التي تعرض على الدائرة كذلك في تفسير القوانين والقرارات وايضاح المبهم منها وايضاً من خلال قيام موظفي الدائرة بالقاء المحاضرات في الدورات والورش المتعلقة بالتعريف بمختلف القوانين وشرحها بالتنسيق مع تشكيلات الوزارة او الجهات الاخرى كوزارات العدل والتخطيط ومجلس القضاء الاعلى المتمثل بالمعهد القضائي وهيئة النزاهة الاتحادية وديوان

الرقابة المالية والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة اخرى .

ماهي الواجبات المكلف بها قسم التحقيقات وهل هناك قضايا يتابعها هذا القسم .

شرعت الدائرة القانونية وباشراف مباشر من السيد الوزير المحترم باستحداث قسم التحقيقات ضمن تشكيلات هذه الدائرة حيث يعنى هذا القسم باهمية بالغة من حيث تشخيص المخالفة بصورة دقيقة وبيان اعتبار الفعل المرتكب يمثل مخالفة من عدمه قبل الاحالة الى اللجان التحقيقة الدائمية المشكلة لهذا الغرض والمختصة بقضايا النزاهة والشروع والسير باجراءات التحقيق والمساهمة في رفع مستوى النزاهة والحفاظ على المال العام من خلال سرعة عمل تلك اللجان وانجازها ضمن التوقيتات الزمنية فضلاً عن المحافظة على كرامة الموظف، بالاضافة الى اولويات الحكومة المشار اليها بالفقرة (١) من المنهاج الوزاري فقد وجه السيد رئيس مجلس الوزراء من خلال ما ورد بالاعمام الصادر عن الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم بالعدد ق/٢/٣/٢٧/٤٧٢١٦ المؤرخ في ٢٠٢٢/١٢/٢٩ (بتشكيل لجان تحقيقة لاتقل عن ثلاث لجان على وفق قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم١٤لسنة١٩٩١ المعدل للتحقيق بالاخبارات والابلاغات والشكاوى المطلوبة من السيد رئيس مجلس الوزراء او هيئة النزاهة او ديوان الرقابة المالية او محاكم التحقيق المختصة بالنظر بقضايا النزاهة) حيث سبقت هذا الاعمام الدائرة القانونية بتشكيل لجان تحقيقية دائمية بواقع (خمسة) لجان من ذوي الخبرة والاختصاص في التحقيقات الادارية وكذلك تم استحصال موافقة السيد الوزير المحترم على تشكيل (ثلاث) لجان تحقيقية اخرى تعنى بالنظر في القضايا المطلوبة من ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

هل هناك نية لاعادة دراسة قانون الوزارة او شركاتها او دوائرها بما يتلائم مع التطورات التي تحصل في عمل الوزارة خاصة مع القطاع الخاص .

– ان قانون وزارة التجارة رقم ٣٧ لسنة٢٠١١ وتعليماته النافذة رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ قد مضت عليه فترة ليست بقصيرة وقد شهدت هذه الفترة تطورات في عمل الوزارة وتوسع نشاطها فضلاً عن التغييرات الحاصلة على تشكيلاتها وتماشياً مع البرنامج الحكومي في دعم وتنشيط القطاع الخاص وكذلك لتطوير الوزارة بسائر تشكيلاتها وغيرها من الاسباب دعت الحاجة الى اجراء تعديلات ضرورية على القانون اعلاه حيث شرعت الدائرة القانونية بالعمل بتشكيل لجنة تضم سائر تشكيلات الوزارة لتعديل قانون وزارة التجارة رقم٣٧ لسنة ٢٠١١وتعليماته النافذة رقم٢ لسنة ٢٠١٤ وتعليماتها وبما يتلائم مع المرحلة الراهنة .

ماهي مؤشرات خطة الدائرة للعام المقبل وماهي الاولويات في تنفيذ البرنامج الحكومي .

تماشياً مع خطة الحكومة وحرصاً من الدائرة القانونية على تنفيذ برنامجها فقد تم اعداد خطة لعام ٢٠٢٤ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبرنامج انف الذكر تتضمن عدة فقرات تمثل مؤشرات لما سيتم تنفيذه للعام القادم من خلال عدة محاور تخص اللجان التحقيقة بما فيها اللجان المشكلة للتحقيق في القضايا والاخبارات الواردة من هيئة النزاهة دراسة محاضر التضمين وعدد القضايا المحسومة اما فيما يتعلق باولويات الدائرة في تنفيذ البرنامج الحكومي فهي الاهتمام بما تضمنه البرنامج في مجال مكافحة الفساد لعلاقته الوثيقة باختصاص عمل الدائرة بشكل يحقق تقديم الخدمة المثلى للمواطن من جهة وسرعة الانجاز ودقته من جهة اخرى (التحول الالكتروني).

ماهي نسب الانجاز في متابعة الدعاوى مع الجهات القضائية .

ان عدد الدعاوى الجزائية المتابعة حالياً هو (٨٤٣) دعوى جزائية مع مختلف الجهات التحقيقية والقضائية في كافة محافظات العراق حيث ان هذا العدد في تغيير مستمر نتيجة تحريك دعاوى جزائية جديدة بناءاً على مخاطبتنا من قبل تشكيلات الوزارة او بناءاً على توصيات لجان التحقيق المصادق عليها اصولياً او باخبارات ترد من هيئةالنزاهة الاتحادية علماً ان عدد الدعاوى الجزائية التي حسمت خلال فترة الحكومة الحالية بلغت(١٥٠) دعوى وهي نسبة تعتبر عالية في عام واحد مقارنة بالدعاوى المحسومة في السنوات السابقة حيث بلغت عدد الدعاوى المحسومة من عام ٢٠٠٣ لغاية شهر تشرين الثاني /٢٠٢٢ (٥٦٩) دعوى .

هل هناك ثمة تعاون مع هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية في متابعة قضايا مشتركة.

كان للدائرة القانونية في وزارة التجارة السبق في مجال التعاون مع مؤسسات الدولة لاسيما هيئة النزاهة الاتحادية وديوان الرقابة المالية الاتحادية وتأسيساً على ماتم ذكره انفاً بخصوص دور الدائرة في مكافحة الفساد فأن للدائرة تعاون مستمر مع هيئة النزاهة الاتحادية بدوائرها المختلفة والتنسيق معها من خلال تزويدها بمحاضر التحقيق الإداري ومحاضر التضمين بخصوص الاخبارات والقضايا الواردة من الهيئة كذلك اجراء التدقيقات اللازمة بخصوص شبهات الفساد بالتنسيق مع دائرة الرقابة التجارية والمالية وتشكيلات الوزارة ذات العلاقة من خلال اشراك موظفي الدائرة باللجان التحقيقية المشتركة مع الهيئة وايضاً من خلال حضور الممثلين القانونيين ومتابعة حضور الممثلين القانونيين لشركات الوزارة امام الهيئة لتدوين اقوالهم وتدقيق مواضيع عدم طلب الشكوى في القضايا المتابعة من قبل الهيئة والخاصة بتشكيلات الوزارة بعد التأكد من عدم حصول ضرر بالمال العام او استيفاء قيمته في حال ترتبه اما فيما يتعلق بديوان الرقابة المالية فأن للدائرة تعاوناً مستمراً مع الديوان وبما يتلائم مع نصوص قانونه رقم ٣١ لسنة ٢٠١١ من خلال تزويد الديوان بالكشوفات والمعلومات المطلوبة والمتابعة مع تشكيلات الوزارة لغرض إجابة الديوان بشكل يضمن دقة المعلومات وسرعة الإجابة او تشكيل اللجان التحقيقية في المواضيع التي يطلب الديوان تشكيلها .

مدير عام دائرة الرقابة التجارية والمالية

رياض مهدي لفتة

– متابعة إجراءات وكلاء المواد التموينية في توزيع مفردات السلة الغذائية للمواطنين واستلام الشكاوى التي تتعلق بنوعية وجودة المواد الموزعة ضمن مفردات السلة الغذائية

– نعمل على محاسبة الوكلاء المتسببين في تلف المواد الغذائية المستلمة نتيجة سوء الخزن.

– هل من الممكن الاطلاع على توجهاتكم للنهوض بواقع حال الدائرة والانجازات منذ تسنمكم لمهام عملكم ولحد الآن؟

منذ تسنمنا مهام إدارة دائرة الرقابة التجارية والمالية ونحن على تواصل مستمر مع الكادر المتقدم للدائرة لغرض تطوير مهام وأداء الموظفين من الناحية الرقابية بالاعتماد على الأساليب الحديثة والمتطورة في مجال التدقيق المالي والإداري لكافة تشكيلات الوزارة بالإضافة الى اشراك موظفي هذه الدائرة بالدورات التخصصية بهدف رفع مستوى الأداء الرقابي وبما ينسجم مع متطلبات عمل الدائرة إضافة الى الشروع بالتحول الالكتروني من خلال العمل بالأنظمة والبرامج الالكترونية الصادر ، الوارد ، المتابعة، الارشفة ، الخطة السنوية.

ماهي الإجراءات الرقابية المتخذة من قبلكم لانجاح مشروع السلة الغذائية والذي يعد خطوة مهمة ساهمت في التخفيف عن كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة؟

فيما يخص إجراءات هذه الدائرة في مجال إنجاح مشروع السلة الغذائية والذي يعد خطوة مهمة ساهمت في التخفيف عن كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة حيث كانت للإجراءات الرقابية الأثر الواضح في إنجاح هذا المشروع الحيوي من خلال قيام الفرق الرقابية بمتابعة إجراءات استلام تلك المفردات وتخزينها في المخازن والتأكيد على ان تكون طريقة الخزن وفق الضوابط والتعليمات والطرق العلمية الصحيحة للخزن والذي يضمن سلامة الخزين من التلف إضافة الى متابعة إجراءات وكلاء المواد التموينية في توزيع مفردات السلة الغذائية للمواطنين واستلام الشكاوى التي تتعلق بنوعية وجودة المواد الموزعة ضمن مفردات السلة الغذائية ومحاسبة الوكلاء المتسببين في تلف المواد الغذائية المستلمة نتيجة سوء الخزن.

> **الحملات الرقابية لها الأثر الواضح والملموس في استقرار أسعار المواد الغذائية إضافة الى المتابعة المستمرة للمنافذ التسويقية للمواد الغذائية.**

نحن في الشهر الفضيل وتزايد اقبال المواطنين على شراء المواد الغذائية ما دور الملاكات الرقابية لمتابعة الحفاظ على توازن الأسعار ؟

تزامنا مع شهر رمضان المبارك قامت دائرة الرقابة التجارية والمالية وبعموم المحافظات بتنفيذ حملات رقابية واسعة لمتابعة أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية وبالتنسيق مع الأجهزة الأمنية مديرية مكافحة الجريمة المنظمة التابعة لوزارة الداخلية / جهاز الامن الوطني حيث اسفرت تلك الحملات عن ضبط العديد من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية وضبط العديد من التجار الضعفاء النفوس المتلاعبين بأسعاراللحوم حيث تم اخذ الإجراءات القانونية الرادعة بحق المتلاعبين بقوت الموطنين من قبل الأجهزة الأمنية المختصة حيث كانت لتلك الحملات الرقابية الأثر الواضح والملموس في استقرار أسعار المواد الغذائية إضافة الى المتابعة المستمرة للمنافذ التسويقية للمواد الغذائية كما تم اطلاق حملات رقابية مع الأجهزة الأمنية المذكورة انفا فيما يخص متابعة أسعار اللحوم وبيض المائدة.

كيف يمكن ان تصفون دور دائرة الرقابة التجارية والمالية لمتابعة انجاز موقف تقارير الأنشطة المالية لتشكيلات الوزارة ؟

تقوم دائرة الرقابة التجارية والمالية بمتابعة انجاز التقارير المالية من خلال المهام الموكلة بها استنادا الى المادة (٧ / أولام من تعليمات تشكيلات وزارة التجارة ومهامها رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ من خلال متابعة تنفيذ القوانين والتعليمات المالية

حملات الفرق الرقابية لمتابعة اسعار المواد الغذائية في الاسواق المحلية

والمحاسبية ومتابعة تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي وتدقيق قضايا المديونية ومحاضر التضمين والشطب وتدقيق السجلات والمستندات المالية بعد الصرف والبت بمختلف الأمور المالية المعروضة على هذه الدائرة.

هل لديكم كلمة أخيرة ؟

نتقدم بالشكر الجزيل لكادركم وجهودكم القيمة في تسليط الضوء على عمل دائرة الرقابة التجارية والمالية وتعريف المواطنين بدورها الرقابي المتمثل بمتابعة عمل كافة التشكيلات التابعة للوزارة ورصد المخالفات والمتلاعبين بقوت المواطنين وبما يسهم الحفاظ على المال العام وتقديم افضل الخدمات للموطنين.

في اطار ترسيخ المفاهيم للقوانيين ذات الصلة بحاجات الناس وتلبية رغباتهم تقوم مجلة التجارة العراقية بنشر قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل

قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢

باسم الشعب
رئاسة الجمهورية

بناءً على ما اقره مجلس النواب طبقاً لاحكام البند (أولا) من المادة (٦١) والبند (ثالثا) من المادة (٧٣) من الدستور
قرر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٣.
اصدر القانون الآتي :

رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢
قانون
دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل

الفصل الاول
التعاريف ونطاق السريان

المادة ـ ١ ـ
يقصد بالعبارات التالية لأغراض هذا القانون المعاني المبينة ازاؤها :
اولاً– المشروع : المشروع الصغير المدر للدخل والذي لايزيد عدد العاملين فيه على (١٠) عشرة اشخاص .
ثانياً – صاحب المشروع : الشخص المستفيد من القرض .
ثالثاً – القرض : مبلغ لايزيد على (٢٠٠٠٠٠٠٠) عشرين مليون دينار عراقي وبدون فائدة
رابعاً – العاطلين : الباحثين عن فرص العمل المسجلين في مكاتب التشغيل .
خامساً – الفئات : الاشخاص المشمولين باحكام هذا القانون ويتم تحديدهم وفق تعليمات يصدرها الوزير .
سادساً – الحاضنات : الجهة التي تهدف الى دعم وتطوير الانشطة الاقتصادية الصغيرة من خلال تقديم اعمال مهنية للمبدعين ممن لديهم افكار متطورة .
المادة –٢ –
تسري احكام هذا القانون على المشاريع الصغيرة المدرة

للدخل القائمة والجديدة.

الفصل الثاني
التأسيس والأهداف

المادة – ٣ –
اولاً– يؤسس في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية صندوق يسمى(صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل) يتمتع بالشخصية المعنوية ويمثله وزير العمل والشؤون الاجتماعية أو من يخوله .
ثانياً . تؤول جميع الأموال المودعة في صندوق التنمية الملغى إلى صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل المؤسس بموجب هذا القانون .
المادة – ٤ –
يكون مقر الصندوق في مدينة بغداد ويجوز له فتح فروع داخل العراق .

المادة – ٥ –
يهدف هذا القانون الى مايأتي:
اولا . تأمين فرص عمل جديدة وتقليص حجم البطالة.
ثانيا – تقديم الدعم للراغبين بالعمل والقادرين عليه من المشمولين باحكام هذا القانون وخصوصا في المناطق الاكثر فقرا.
ثالثا– اعادة تدريب الباحثين عن العمل من الفئات لتناسب قدراتهم مع متطلبات سوق العمل وادخالهم في برامج ذات صلة بالعمل والتكيف مع ظروف العمل المحيطة .
رابعا – زيادة الانتاجية ودعم الاقتصاد الوطني.
خامسا– مراقبة واقع سوق العمل وتحولاته لتتعامل مع المتغيرات الخاصة بنسب البطالة.
سادسا – مساعدة اصحاب المشاريع من الفئات المشمولة باحكام هذا القانون في الحصول على التراخيص الرسمية في تسجيل مشاريعهم.
سابعا – تشجيع اقامة حاضنات في اسناد انشاء المشاريع.
ثامنا – اتباع اجراءات مبسطة تساعد على تسجيل المشروع.
تاسعا . استثمار المهارات والقدرات البشرية في الصناعات التقنية والبرامجيات التي تعتمد اساسا على المعرفة والمهارة.

الفصل الثالث
ادارة الصندوق

المادة . ٦ .
يدير الصندوق مجلس ادارة يتكون من (٧) سبعة اعضاء من الجهات الاتية :
اولا– وزير العمل والشؤون الاجتماعية رئيسا
ثانيا . ممثلون عن الوزارات التالية لاتقل درجة كل منهم عن مدير عام: اعضاء
أ – وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
ب – وزارة المالية
ج – وزارة التخطيط
د . وزراة الصناعة والمعادن/المديرية العامة للتنمية الصناعية
هـ – وزارة التجارة
و – وزارة الزراعة

ثالثا– يدير الصندوق موظف بعنوان مدير حاصل على شهادة جامعية اولية في الاقل ينسبه وزير العمل والشؤون الاجتماعية من بين موظفي الوزارة.
رابعا – ينتخب مجلس الادارة بالاقتراع السري في اول اجتماع له نائبا لرئيس المجلس .

المادة – ٧ –
تنظم اجتماعات المجلس وكيفية اتخاذ القرارات فيه بنظام داخلي يصدره الوزير .

المادة – ٨ –
للمجلس الاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص في كل ما يتعلق بأعماله لقاء مكافأة يقررها رئيس المجلس للاعضاء والخبراء.

المادة – ٩ –
يتولى المجلس لتحقيق اهداف هذا القانون المهام الاتية :
اولا. اقتراح سياسة الاقراض والتسديد وفق هذا القانون.
ثانيا . الموافقة على القروض والتسهيلات وفق ضوابط يضعها لهذا الغرض .
ثالثا– تنمية المشروعات الصغيرة من خلال :
أ – التخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها.
ب – العمل على تمويلها.
ج – المساعدة في الحصول على ماتحتاجه من خدمات .
د – تدريب الاشخاص العاملين فيها.

رابعا . ابداء الرأي والمشورة بالدراسات والاحصاءات التي توفر الاسس اللازمة للمواءمة بين تشغيل الفئات وبين السياسات الاقتصادية للحكومة.
خامسا – وضع المعايير الخاصة للمشاريع المشمولة

باحكام هذا القانون .
سادسا – تنسيق نشاطاته التمويلية وخدماته الدائمة مع خطط التنمية الحكومية بما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
سابعا – تعريف المستثمرين الصغار على الفرص الاستثمارية المتاحة.
ثامنا ـ دعم دور الشركاء الاجتماعيين كمنظمات اصحاب العمل في تقديم خدمات الدعم والخبرة للمشاريع الصغيرة.
تاسعا – اقتراح مشاريع الانظمة والتعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون.
عاشراً –
أ – اقتراح مشروع موازنة الصندوق ومناقشة الحسابات الختامية وتقرير الادارة .
ب – مناقشة تقرير ديوان الرقابة المالية ورفع التوصيات في شانه الى الوزير.

المادة – ١٠–
للمجلس تخويل بعض مهامه الى رئيس مجلس الادارة او مدير الصندوق.

الفصل الرابع
رأس مال الصندوق

المادة – ١١–
يكون رأس مال الصندوق (١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) مائة وخمسون مليار دينار عراقي تمول من الخزينة العامة.

المادة – ١٢–
لمجلس الوزراء زيادة رأس مال الصندوق بناءً على اقتراح من وزير العمل والشؤون الاجتماعية .
المادة –١٣ –
للصندوق قبول الهبات والمنح والمساعدات وفقا للقانون .

المادة ١٤ –
تخضع حسابات الصندوق الى رقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية .

الفصل الخامس
الاحكام الختامية

المادة –١٥ –
اولا– تعفى الفئات المشمولة باحكام هذا القانون من الرسوم وبالقدر الذي يتعلق بمشاريعهم .
ثانيا– يعفى دخل المشروع المشمول باحكام هذا القانون من ضريبة الدخل .

المادة – ١٦–
يصدر وزير العمل والشؤون الاجتماعية تعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون.

المادة–١٧ –
ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الاسباب الموجبة

لغرض دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل من خلال تقديم القروض الميسرة وفي اطار استكمال بناء القابلية على الاستخدام والعمالة في مجال برنامج العمل اللائق وتقليص حجم البطالة وتوسيع ثقافة التشغيل الذاتي والعمل الحر وتشجيع المبادرات الفردية والخاصة.

التحول الرقمي والإدارة المستدامة في الجامعات العراقية

ا. د. نغم حسين نعمة
عميد كلية اقتصاديات الاعمال/جامعة النهرين

أدركت الجامعات حول العالم بتحديات التحول الرقمي في ظل التطور التكنولوجي المتسارع والذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من المنظومة التعليمية لكافة البرامج الأكاديمية وذلك للعديد من المزايا لصالح أطراف العملية التعليمية وانتهاء صلاحية الطرق والأساليب والأدوات التقليدية والمعروفة للجميع، مما دفعها إلى عقد اتفاقيات مع الشركات العالمية المتخصصة بالتكنولوجيا والبرمجيات والتقنيات والأدوات لتجهيز بُنيتها التحتية للعملية التعليمية لكافة البرامج الأكاديمية ومن مختلف الاختصاصات لبناء معارف ومهارات الطلبة وتهيئتهم لسوق العمل في ظل التحول الرقمي والمفروض على جميع القطاعات.

أن التحول الرقمي لم يعد خيارًا ، بل أصبح ضرورة لجميع المؤسسات التي تسعى إلى الارتقاء في كفاءة عملها، وضمان استمراريتها. إذ أن النمو المتسارع للتكنولوجيا الرقمية، والتطور في الأجهزة والأنظمة الذكية، وزيادة القدرة على معالجة البيانات والذكاء الاصطناعي، أسهمت في إحداث تغيرات ثورية، ما يتطلب من الجميع التعامل مع المجتمع الرقمي ودعمه وتطوره من خلال الاستثمار بالموارد البشرية والكفاءات التي تمتلك المهارات الرقمية والقدرات والشغف والطموح والحوار، مع التركيز على النظرة الشمولية في أساليب التعليم والتركيز على ما هو مطلوب في المستقبل.

وكما ذكرت آنفا ، إن التحول الرقمي أصبح ضرورة ملحة تسعى المؤسسات التعليمية إلى ترسيخه وتكريسه، ولم تعد تقنيات التعليم والمنصات الرقمية فكرة، بل ممارسة وضرورة للعملية التعليمية والتعلمية، وعلى الجامعات الاستفادة من التقنيات الرقمية بما يُحسّن ويُجوِّد من العمليات والممارسات التعليمية، بما يعزز تجارب المتعلم والأستاذ، ويدعم إنشاء نماذج تعليمية فعالة ذات أثر دائم، ذلك أن التحول الرقمي في الجامعات يساعدها لتعمل بشكل أكثر فعالية، ولتبقى قادرة على المنافسة في التصنيفات والاعتمادات العالمية، ولتنجح في إعداد المتعلم لبيئات العمل الرقمي.

في هذا السياق، تعد الرقمنة ضرورة في مؤسسات التعليم العالي، وحيث يمكنها جذب المزيد من الطلاب الأفضل، وتحسين تجربة الدورات والمواد التعليمية وعملية التدريب بشكل عام. كما تسمح بالمراقبة والمتابعة من أجل الكشف عن عقبات ومعيقات التدريب وتقليل خطر التسرب من مقاعد الدراسة. ومع ذلك، فإن التردد في

فهم واستغلال الفرص للتحرك نحو هذه البيئة الرقمية لا يزال قائماً. كما ومن الضرورة أن يتم التحول الرقمي وفقًا لمسلمات التواصل، لتوحيد التزامها بتلبية توقعات مختلف المجموعات ذات الاهتمامات بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

التحول الرقمي والإدارة المستدامة

فيما يتعلق بالإدارة المستدامة، يمكن لمؤسسات التعليم العالي الاستثمار في استخدام وتطوير التقنيات النظيفة في أنشطتها وإدارة النشر في بيئة نفوذها. وفي هذا الاطار، يتم الإشارة إلى التكنولوجيا النظيفة، على أنها تقنية بيئية أو خضراء أو سليمة بيئيًا، وهي العملية أو الخدمة التي تقلل من التأثيرات البيئية السلبية من خلال تحسينات كبيرة في كفاءة الطاقة أو الاستخدام المستدام للموارد أو أنشطة حماية البيئة. هذه العمليات، بشكل أساسي، أقل تلويثًا، وتستخدم الموارد بشكل أكثر استدامة، وإعادة تدوير المزيد من النفايات، بالإضافة إلى معالجة النفايات بشكل أفضل. وبالمثل، فإن تطوير التقنيات النظيفة يعتمد على تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولمواكبة هذا المنظور، تقوم مؤسسات التعليم العالي الجهود الكبيرة بتبني خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) ، التي يتم استضافتها عبر الإنترنت في السحابة ، وبالتالي تقضي على الأجهزة المادية الإضافية والأجهزة .

التحول الرقمي وتأثير اعتماد التقنيات الجديدة من قبل مؤسسات التعليم العالي

والرقمنة هي تحويل المنتجات المادية أو التناظرية إلى موارد رقمية. وتُعد الرقمنة، عملية تطوير جذرية في طريقة عمل المؤسسة باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة في توافق مع أهداف المؤسسة والعملاء. يمكن لمؤسسات التعليم العالي، نقل منتجاتها وعملياتها إلى السحابة أو شبكة افتراضية لإتاحة الفرصة للوصول إلى المزيد من العملاء، بالإضافة أيضًا إلى توفير التكاليف أو تقليل الآثار البيئية. الرقمنة هي شكل من أشكال إزالة المواد. يسمح التحويل إلى التقنية الرقمية للشركات بالاستفادة من الاتجاهات الناشئة مثل البيانات الضخمة أو إنترنت الأشياء (IoT).

يتزايد تأثير الرقمنة على حياة الأفراد وعمل المؤسسات، حتى أنه أصبح من النادر أن تجد مؤسسة أو شخصاً ليست له علاقة "بالرقمنة» من قريبٍ أو بعيد. مما أوجد مصطلح "الأميون الرقميون»، وهنا يتم الإشارة إلى أنهم الأشخاص الذين لا يلمون بكيفية التعامل مع تقنيات المعلومات الرقمية.

يعمل التحول الرقمي على دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع الجوانب، مما يتطلب تغييرات في مجالات التكنولوجيا والثقافة والعمليات، من بين أمور أخرى. من أجل الاستفادة من التقنيات الناشئة والتوسع السريع في الأنشطة البشرية، يجب على المنظمات إعادة اختراع نفسها وتحويل جميع عملياتها، وبحيث تضع أي استراتيجية الابتكار في التكنولوجيا وتعديل الثقافة المؤسسية ضمن أولوياتها.

من الناحية الزمنية، يعتبر التحول الرقمي هو أساس الثورة الصناعية الرابعة، بسبب ما أحدثه من تغيير تكنولوجي، ينطوي على اعتماد مهارات جديدة للأفراد، بالإضافة إلى إعادة هيكلية المؤسسات؛ إذ أن هذه التحولات تجري في عالم الصناعة والعمل. وانطلاقاً من هنا يمكن للتحول الرقمي ومن خلال محو الأمية الرقمية، إجراء العديد من التدخلات التي تسمح باستخدام الرقمنة على نطاق موسع، وبحيث تشمل مساحات التعلم الجديدة البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي (AI) كموارد تعليمية، مما يضيف قيمة إلى القضايا المترابطة في التعليم العالي. وبالتالي، تسمح البيانات الضخمة للطلاب باكتشاف الاتجاهات فيما يتعلق بأساليب التدريس الجديدة، مثل التعلم التكيفي، الذي يولد تعليمًا شخصيًا مستمدًا من جمع بيانات الطلاب المتعلقة بالعمر أو العادات أو السلوك.

من ناحية أخرى، تعمل الروبوتات والأتمتة وغيرها من أدوات التعلم التكنولوجي على تغيير طريقة حياتنا وعملنا وتفاعلنا. وبالتالي، تواجه المؤسسات التعليمية التحدي المتمثل في الحفاظ على نظام التعلم الذي ينفذ ثقافة التعلم المستمر والتعلم الذي تقوده التقنيات الناشئة.

هذا بالإضافة إلى أن التحول الرقمي يمتلك القدرة على قيادة التعليم العملي والإبداعي، ويعمل على تضمين نماذج تعليمية جديدة للطلاب والمعلمين وللعملية التعليمية برمتها، كما و يراهن على الإبداع وريادة الأعمال ، حيث أنه يمثل فرصة لزيادة التغطية التعليمية والإنتاجية للمؤسسات .

الاصلاح الاقتصادي بين التخطيط ونظام السوق في العراق

الاستاذ الدكتور : ثائر محمود رشيد
قسم الاقتصاد / جامعة بغداد

ان عملية تحديد التوازن بين الحكومة والسوق اثناء تحول الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية باتجاه السوق اكتسبت طابعا خاصا للاهتمام بها من قبل حكومات الدول المعنية.

فهناك آلية السوق تعد المؤسسة الرئيسة المسؤولة عن بلوغ النتيجة المحققة للكفاءة وممارسة الحكومة ادنى قدر من الرقابة على هذه الالية وخاصة في الولايات المتحدة . اما بلدان اوربا الغربية واليابان فالحكومة تفعل قدر اكبر لتصحيح نتائج السوق وتحقيق غايات اكبر في المجتمع ومع ذلك يبقى السوق ووظائفه العامل الاهم .

ويمكن القول ان المنطق الكلي لنظام السوق هو التنافس بين المصالح العامة والخاصة . فيفترض في الافراد تحقيق اقصى منفعة باقل ثمن ، والمنتجون يتصرفون باتجاه الاستجابة لطلب المستهلكين لتحقيق اقصى ربح باقل تكلفة ، وتحدد الاسعار بالتفاعل الحر بين المستهلكين والمنتجين في ظروف المنافسة التامة . وبما ان تشكيلة السلع والخدمات تعكس اذواق المستهلكين فهي الاكثر كفاءة . وبما ان هذه التشكيلة تحدد ايضا الدخل الذي يجنيه كل من عناصر الإنتاج فيكون توزيعه عادلا وتزداد عائدات العناصر وبخاصة (الاجور والارباح) الى الحد الأقصى .

وتشير التجربة التاريخية الى وجود تناقض في الانسجام المزعوم بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ، فقد فشل نظام السوق في تحقيق العدالة الاجتماعية واصبح المجتمع في حكم الملحق التابع للسوق.

بيد ان هذا الازدهار لم يسفر عن ازالة الفقر اوتلبية حاجات جميع الافراد . كما ان الكفاءة والعدالة على حد سواء بقيت بعيدة المنال رغم النمو الهائل في الثروة.

فبالرغم من قيام العديد من بلدان العالم وبخاصة تلك التي انتهجت نظاما اقتصاديا مركزيا يدار من قبل الدولة (صانعة القرار الاقتصادي) بأجراء إصلاحات اقتصادية موضوعها الرئيس تحقيق لامركزية في آلية صنع القرار في الاقتصاد وذلك بإتاحة الفرصة لمؤشرات السوق والمبادرة الخاصة بان تلعب دوراً اكبر في تخصيص الموارد وتوزيعها فضلاً عن منح مؤسسات الدولة مزيداً من الاستقلال في التخطيط لعملياتها وتأمين مدخلاتها وتسعير منتجاتها وتخفيف القيود لفسح المجال امام الإدارة الذاتية علاوة على العمل بالأسعار والأجور واسعار الصرف المرتبطة بالسوق وقطع الإعانات بغية تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة واتباع أساليب مختلفة لنقل وحدات القطاع العام الى القطاع الخاص وترك الاقتصاد ليعمل وفق آلية السوق ، الا ان هذه الإصلاحات تطلبت شروطاً وبيئة مهيأة لتحرير الاقتصاد من المركزية ووضع الثقة بالأسواق

فالبنية الفوقية الأساسية للنظام الموغل في المركزية بقيت على حالها من الناحية العملية في معظم الدول وبخاصة (هنغاريا وبولندا والصين وبلغاريا ورومانيا) وهكذا ظلت المشاكل التي سعت تلك البلدان لمعالجتها (تناقص في مستويات الإنتاجية والنمو وتدني مستمر في معدلات الجودة في المنتجات من السلع) دون التوصل لحلول ملائمه اساس الاصلاح الاقتصادي كما ان استبدال الروتين البيروقراطي بمؤشرات السوق كان سيساعد في تحقيق المزيد من الكفاءة في تخصيص الموارد لكن ذلك ما كان ليزيد عما هو قائم في الصناعات المؤممة في بلدان اقتصاد السوق فغياب الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وما ينجم عنها من مبادرات فردية لا بد ان يؤثر تأثيراً سلبياً . وهكذا فان هذه البلدان اوقعت نفسها في خضم المشاكل التي تتصل بالاقتصاد الكلي تلك التي كان يعتقد الاشتراكيون انها من خصائص الرأسمالية الا وهي حالات العجز في الميزانية والتضخم والبطالة وارتفاع الديون الخارجية الامر الذي خلق حالة من عدم المساواة والاستغلال و الشعور العام بعدم الرضا والغليان الاجتماعي وعليه ينبغي وضع تصور جديد لمتطلبات الاصلاح لكل من التخطيط ونظام السوق وللعلاقة السليمة بينهما في العراق **والذي يجب ان يستند الى ثلاثة امور :**

اولها: الدروس المستفادة من التجربة الماضية في تطبيق اساليب التخطيط وآليات السوق.

ثانيهما: حقائق واقع الاقتصاد العراقي .

ثالثهما: الحاجة الى اخراج العراق من حالة التخلف والركود.

ابتداء نقول ان هناك ملابسات للتراجع عن فكرة التخطيط والتحول الى اقتصاد السوق في اطار التصورات الخاطئة التي شاعت حول التخطيط وسوء استخدامه وما اشيع ايضا عن قدرات نظام السوق والليبرالية الجديدة ذلك ان المتتبع لتطور الفكر التنموي والسياسات الاقتصادية منذ اواخر السبعينيات يلاحظ حدوث تراجع عن فكرة مفادها ان التنمية لن تتحقق في البلدان النامية بشكل تلقائي من خلال اليات السوق وان على الحكومة (الدولة) ان تتدخل في ادارة الاقتصاد سواء بالتأثير في عمل الاسواق او بالحلول محل آليات السوق في إطار ما يعرف بالتخطيط المركزي مستنده في ذلك الى خبرة وتجربة البلدان الاشتراكية ونجاح الاتحاد السوفيتي حيث الافكار الكثيره وما قدمته من حجج قوية لتدخّل الحكومة لضبط عمل الاقتصاد . اما التراجع عن التخطيط وتدخّل الدولة فلم ينشأ من فراغ هو الاخر فقد كان وراءه ما يعرف بالليبرالية الجديدة وطروحات برامج الصندوق والبنك الدوليين والمتضمنه ان المشاكل الاقتصادية انما ترجع الى افراط الدولة في التدخل وعدم كفاءة القطاع العام ومنها ايضا قوة جذب نموذج التنمية الاسيوي الذي فسر البعض نجاحه باعتماده على قوى السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي . دفع ذلك كله الى تبني فكرة التحول الى اقتصاد السوق وبخاصة في البلدان النامية التي تنوء باعباء ومشاكل ديون خارجية وتبني منهج التحررية الاقتصادية فكر وتطبيقا ساهم ذلك وبخاصة في العراق جملة ظروف :

١ – مناخ الازمات التي يعيشها الاقتصاد تدفع بالتحول من الفكرة الى نقيضها والترويج الى افكار مغلوطة والتهويل لمزايا اقتصاد السوق .

٢– التناقضات الداخلية وتوسع القطاع العام حيث الصراع الفكري حول مزايا السوق والتخطيط .

وعلى خلفية ما تقدم تبدو الحاجة في العراق الى تبني دور فاعل للدولة ووضع قواعد لاقتصاد السوق .فالتخطيط لايعني الحلول محل الاسواق والتدخل بالاوامر من اجل تحقيق الاهداف كونه محاولة للتحكم في المسار الاقتصادي والاجتماعي للدولة . وازاء ذلك لايمكن الاعتماد على التخطيط او الية السوق بشكل كامل

ووحيد لادارة الموارد وفي جميع مجالات العمل الاقتصادي كون ان كلامنهما يمثل آلية ذات قابلية محدودة للتطبيق وهذا يفتح الباب واسعا امام تعايش السوق والخطة . فقد سادت ثمة تصورات وافكار حول آلية التخطيط وما تحمل من نتائج مغالى فيها منها ان مجرد تدخل الدولة واتباعها اسلوب التخطيط هي امور كافية لتحقيق التنمية . مع الاشارة الى ان التخطيط له جانبين فني يتعلق بالكوادر المدربة والاساليب العلمية الصحيحة للتخطيط والمتابعة والامكانات الفنية كالحاسبات والبرامجيات وقواعد وشبكات المعلومات .

ولكن التخطيط ليس مجرد اداة فنية للتنسيق بين القرارات الاقتصادية بل هو اداة فنية تعمل في سياق اجتماعي وسياسي محدد . ولذلك فان التخطيط عملية فنية وعملية اجتماعية في وقت واحد وما الخطة سوى تعبير عن كيفية حسم التناقضات بين مصالح الفئات المختلفة في المجتمع ، وفرص التخطيط ونجاحه ترتبط اساسا بمدى (توفر الشروط الاجتماعية والسياسية المناسبة ومن اهمها نمط توزيع القوة السياسية والاقتصادية في المجتمع والفرص المتاحة لكل قوة اجتماعية للتعبير عن مصالحها واساليب حسم التناقضات في هذه المصالح) وهي امور متصلة بقضية الديمقراطية عموما والمشاركة في صنع القرار . كما يتوقف نجاح التخطيط على درجة الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة ومدى نقاء المجتمع من الفساد الاداري ومدى العدالة في توزيع ثمار التنمية .اضف الى ان نجاح التخطيط يرتبط الى حد بعيد بستراتيجية التنمية التي تتبناها الدولة ومدى توفر الموارد لتنفيذها اضف الى انه يمكن ان يؤدي التخطيط الى نتائج سلبية اذا لم يكن خاضعا للتطوير وفقا للمتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية .

اذن علينا التخلي عن النظرة المثالية الى التخطيط فهو اجتهاد بشري وممارسة انسانية من اجل التوصل الى نتائج يرغب الجميع في تحقيقها وهذا هو سر تفوقه على آليات السوق التي تتصف بالتلقائية وغياب الاعتبارات المجتمعية . بالرغم من ذلك ان فشل واخطاء التخطيط يمكن علاجها غير ان فشل السوق ليس له علاج معروف (غير التدخل الحكومي) . ويبقى هناك وهما اخر يقع فيه الكثير على اعتبار ان التخطيط مرتبط بالدور المركزي للدولة على كل وسائل الانتاج والذي يتقلص فيه دور القطاع الخاص الى حد بعيد وهذا الاعتقاد ربما يدفع السلطة السياسية لمركزة عملية توجيه الاقتصاد بالقرارات الادارية واغراقه بالتفاصيل بحيث يتلاشى التمييز بين المخطط وصانع القرارات او بين التخطيط والتنفيذ.

اما الدعوة للتحول نحو اقتصاد السوق وتحرير الاسعار والتجارة فغالبا ما تبنى على افكار مغلوطة نظرياً وعملياً وتاريخياً حول عمل السوق ودور الدولة صحيح انه لا يمكن تبرئة التخطيط مما حصل ولكن حالات الفشل ترتبط أساساً بمتغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وخصوصاً السياسات العامة وعدم وجود بيئة تحفز على النشاط الخاص وبيئة دولية من شأنها تسمح ببناء مرتكزات التنمية فيها . فغياب آليات المشاركة الديمقراطية في صنع القرارات ومراقبة تنفيذها هو ما حرم النظام الاقتصادي من فرص التصحيح المبكر للأخطاء ومن فرص التجديد والابتكار... الخ من الاسباب. كما ان القفز بضرورة التحول نحو السوق يعني الوقوع بالوهم المشترك وهو ان السوق والتخطيط بديلان لا يجتمعان .

فالكثير من حالات فشل السوق في تحقيق الكفاءة أوالنمو في العراق تاتي من مصدر أو أكثر من المصادر التالية :

أ–عجز السوق عن اصدار الاشارات السعرية الموائمة كما في حالة وجود آثار خارجية للمشروعات حيث لن تعكس الاسعار التكلفة الحقيقية للمجتمع من استخدام الموارد.

ب–عجز السوق عن توليد الاستجابة المناسبة من جانب المتعاملين في الاسواق.

ت–عجز السوق عن تخصيص الموارد من أستخدام الى اخر بسبب عدم قدرة السوق على تزويد المتعاملين في الاسواق بالمعلومات الكافية حول التوزيع الحالي للموارد.

ث–غياب بعض الاسواق بالنسبة للسلع العامة ولبعض الاسواق المالية والمستقبلية وحالة تجزؤ وتبعثر الاسواق وضعف الاتصالات بينها .

ج–غياب طبقة واسعة من رجال الاعمال .

ح–وفيما يتعلق بالمنافسة كحافز لتحقيق الكفاءة فان المنافسة لا توجد في حالات كثيرة ويحل محلها الاحتكار الذي قد يؤدي الى فشل تحقيق الكفاءة والنمو .

نستنتج مما تقدم ان هناك من الاسباب الذاتية والموضوعية التي تجعل عملية قيادة القطاع الخاص للتنمية عملية في غاية الصعوبة ومن تلك الاسباب الاتي:-

١-عدم امتلاك القطاع الخاص للملاءة المالية والاقتصادية والوسائل الضرورية لتمويل المشروعات وبخاصة المتوسطة والكبيرة ولم يمتلك أية مقومات لانجاز واتمام عملية تمركز رأس المال الضرورية لاستكمال سيطرة النمط الراسمالي للانتاج .

٢-انه يفتقد الحد الادنى من المعارف التكنولوجية او القدرات التنظيمية لادارة الانتاج الكبير.

٣-عدم استطاعة القطاع الخاص من معالجة الاختناقات والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي على المستوى الكلي (بطالة , تضخم , ركود .....).

٤-ان العديد من السلع والخدمات سلعا أجتماعية مما يفرض على الدولة تواجد اكبر في الاقتصاد لان القطاع الخاص لايتحفز للاستثمار فيها لضعف العوائد المتاتية منها.

فالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق تظل تعكس الحافة المزدوجة ما بين بنية الاقتصاد المرتبطة بالخارج وما بين اخرى تطل على الداخل واسيرة اوضاع التخلف وتدمير البنى التحتية وهي اشكالية متعددة الجوانب وتلف كل القطاعات والاوضاع الحياتية .

وتاسيسا على ما تقدم فاننا نؤكد على دور الدولة والذي لايمكن تغييبة بصورة كاملة لان هذا الدور كان هو الاساس في توطيد نمط الانتاج الراسمالي اكثر منه لحالة غيابها .

لقد صدرت العديد من التشريعات التي اكتسبت الصفة العمومية منسجمة ومتوافقة مع وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين والتي في ذات الوقت ابتعدت عن خصائص ومشاكل وتحديات الاقتصاد العراقي والاهداف التي يفترض ان تتعرض لها تلك التشريعات وبخاصة موضوع التنمية والتي من بين اهم اهدافها معالجة الفقر والبطالة وتنويع مصادر الخل بدلا من التبعية والاعتماد على النفط ومايتعرض الاقتصاد من جراء ذلك من صدمات خارجية نتيجة ازمة الغذاء العالمي وتذبذب وانخفاض اسعار النفط والتي انعكست على الموازنة التي تعاني اصلا من اختلالات نتيجة غلبة الانفاق الجاري الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري (اي خلق وتكوين رأس مال جديد) وخلق قيمة مضافة اقتصادية . نعود لنؤكد ان اعتماد برامج واسعة من التشريعات من مثل (اصدار قانون الاستثمار وقضايا معالجة الفقر والبطالة واعتماد برامج واسعة للقروض الصغرى وقضية انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وازالة الدعم وتحرير الاسعار والتجارة الخارجية والترويج للخصخصة ودعم القطاع الخاص واقتصاد السوق) دون ان يكون هنالك متطلبات وقواعد وترتيبات مؤسسية من شأنها ان تمثل مرتكزا اساسيا لمثل هذا التحول فهو اشبه بالعلاج بالصدمة ادت الى المزيد من الاختلالات الهيكلية وتشوه في البنية الاقتصادية في ظل عدم وجود سوق تنافسية من شأنها المشاركة في اتخاذ القرار الاقتصادي .

ففيما يخص قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل ما يزال بحاجة الى صياغة قوانين وتعليمات وتشريعات لتحقيق الهدف المراد من صياغته الاوهو الاستثمار سواء كان ذلك محليا او اجنبيا خاصة مايتعلق باقامة وانشاء مناطق استثمارية أمنة لجذب المستثمرين من قبل هيئة الاستثمار وعدم التقاطع مع المحافظات . فالبيروقراطية اعاقة الاستفادة من مزايا قانون الاستثمار فجهود الاستثمار يجب ان تتركز في انشاء مكاتب خارجية وتسويق الفرص الاستثمارية وهي مهمة هيئة الاستثمار . اما القوانين التي يتوجب على العراق اعتمادها للتكيف مع متطلبات منظمة التجارة العالمية فبالرغم من الجهود المبذولة في هذا الاتجاه الا ان قوانين الحماية للصناعات الناشئة وقوانين التصنيع والاستثمار وحماية حقوق الملكية الفكرية واتفاق الزراعة والربط الجمركي واقامة منطقة التجارة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي فهي في مجملها يعتريها الغموض وعدم الشفافية (الافصاح والاعلان) او التنفيذ في ظل سوق يفتقر الى قواعد لتنظيمها وعدم المؤائمة مع متطلبات الاقتصاد حيث عدم الاستعداد لتقبل الاقتصاد لمثل هكذا عناوين ومسميات اسوة بدول اخرى لم تعاني ما عاناه الاقتصاد من مشاكل الامر الذي سيفرض تحديات يصعب مواجهتها في ظل عدم امتلاك مفهوما للاصلاح والتنمية وبشكل متناغم وخاصة بين الوزارات والقدرة على التنمية ومستلزمات التنمية وبخاصة رأس المال البشري والتكنولوجيا وعدم تصحيح الاختلال لصالح الاستثمار.

بالاضافة الى : –

١ . تحسين مرونة سوق العمل ورفع مستويات الانتاجية خاصة في ظل الصناعات كثيفة العمل سيدفع الى استعادة الميزة التنافسية في تلك الصناعات اضف الى ان اختيار نظام سعر الصرف المتعدد من شأنه تسهيل عملية تحويل الصناعات المحمية الى صناعات تصديرية تنافسية .

٢ . يقتضي من الدولة ايجاد بيئة محفزة للاستثمار حيث بساطة الاجراءات والتشريع المتسم بالشفافية وشبكة المعلومات والاتصالات واسواق المنتجات وعوامل الانتاج التنافسية والبيئة التحتية الداعمة .

٣ . تسوية الانقسام بين القطاعين العام والخاص والتخلص من الاحتكار الحكومي للانتاج والعقلية البيروقراطية التي استفحلت .

ولايعني ذلك اخلاء الساحة الى القطاع الخاص بل زيادة فاعلية دور الدولة في التدخل ووضع برنامج عملي لنقل ملكية القطاع العام خصوصاً في المشاريع التي يمكن ادارتها من قبل القطاع الخاص وتحفيز ذلك القطاع نحو الاستثمار في صناعات المعرفة الاسرع نمواً كثيفة التكنولوجيا وعلى اساس ذلك ان عملية بيع القطاع العام ينبغي ان تتم بعد دراسة وتقويم اداء الصناعة بحسب مراحلها فما ينطبق على صناعة اوفرع منها قد لاينطبق على صناعة اخرى مع وجوب ان تكون الاهداف الاجتماعية ضمن عملية التقويم لحاجة الفرد العراقي الى المزيد من السلع والخدمات . كما ينبغي ان تتم عملية النقل تدريجياً ومتناغماً مع نمو حوافز النهوض بالقطاع الخاص وتجنب الاثار السلبية الناجمة عن عملية التحول وبخاصة البطالة .

اما مجموعة الاهداف التي ينبغي ان تتوخاها الدولة ومؤسساتها من خلال تدخلها لضمان السيطرة الفاعلة والتحكم بتوجهات السوق والياته فيمكن اجمالها بالنقاط التالية :–

اعادة توزيع الدخول بين افرادالمجتمع بشكل يضمن تقليل التفاوت ويمكن ان يتحقق ذلك في جزء منه عن طريق النظام الضريبي الذي يكفل عدم استمرار مركزة الدخل والثروة .

حماية قوة العمل والحد من استغلال اصحاب العمل وذلك من خلال تشريعات العمل بخصوص تحديد الاجور وساعات العمل وشروطه وتشكيل نقابات العمل اضافة للتشريعات الخاصة بضمان حقوق المرأة العاملة والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي .

انتهاج سياسة هادفة الى رفع مستويات المعيشة للافراد من ذوي الدخل المحدود وذلك من خلال خلق فرص العمل والتوسع في اعانات العجزه والخدمات الطبية المجانية .

محاولة التحكم بجهاز الاسعار نتيجة المتغيرات الأتية :

أ–زيادة مفاجئة في الطلب او نقص شديد في عرض سلعة معينة في ظروف خاصة.

ب–اعادة توزيع الموارد الاقتصادية على انتاج السلع والخدمات .

جـ– حدوث اختلال هيكلي يمنع تحقيق الاسعار التي تضمن التوازن بين العرض والطلب .

وتأسيساً على ما تقدم ان سيطرة الدولة وتوجيه الوحدات الاقتصادية واصحاب رؤوس الاموال ورجال الاعمال والسياسات الاقتصادية المالية والنقدية هو النموذج الملائم لادارة الاقتصاد العراقي في ظل المرحلة الحالية وما يعانيه الاقتصاد والمستهلك من مشاكل وصعوبات حقيقية تستدعي قيام الدولة باخذ مبادرة صناعة القرار الاقتصادي وتوجيه الاقتصاد ووضع البرامج والخطط لوضع القطاع الخاص في المسار التنموي الصحيح لخدمة احتياجات التنمية.

الاقتصاد الرقمي وتحديات تطور تكنولوجيا المال في العراق

ا. د. احمد حسين البتال
كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الانبار

المقدمة

أدى التطور السريع للتقنيات الرقمية إلى ظهور ظاهرة «الاقتصاد الرقمي» و الاخير هو اقتصاد يقوم على التقنيات الرقمية والمعلوماتية والاتصالات ،اذ تؤثر التحولات الرقمية على جميع المجالات الإنتاجية وكذلك على النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، والخدمات اللوجستية ، والتسويق ، خدمات الإدارة العامة .ويوفر الاقتصاد الرقمي التفاعل بين مؤسسات الأعمال في مجالات كثيرة مثل إنشاء واستخدام تقنيات ومنتجات جديدة ، وخدمات الاتصالات ، والأعمال التجارية الإلكترونية ، والتجارة الإلكترونية ، والأسواق الإلكترونية ، والخدمات عن بُعد . لذلك يعد الاقتصاد الرقمي احد الاسباب الرئيسية للانتقال الى الثورة الصناعية الرابعة . وتظهر الاحصائيات ان الانتاجية ارتفعت الى ٣٠ ضعفا بين عام ١٧٦٠ م والوقت الحالي والسبب الاساسي هو التطور التكنولوجي السريع في مجال الاتصالات والصناعة المالية(FinTech أو fintech) . كما يلغ حجم الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المالية لعام ٢٠٢٠ ما يقارب ١٢١٦ مليار دولار على مستوى العالم .

– التمويل الافتراضي وتكنولوجيا المال

نظرًا لإضفاء الطابع الافتراضي على التمويل الحديث ، تتطور شركات التكنولوجيا المالية انشطتها باستمرار ، وتساهم الطبيعة الافتراضية للتمويل في تسارع الرقمنة للعمليات المالية المختلفة وتنشيط الابتكارات المالية الحديثة والابتكار الامر الذي يسرع في تطوير القطاع المالي في الاقتصاد الرقمي، لذلك يتم استخدام التقنيات المالية الرقمية الجديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، اذ من خلال امتلاك هاتف محمول يمكن اجراء عمليات مالية مختلفة منها ؛ الإقراض غير المصرفي والتمويل الأصغر ؛ تحويل الأموال والتداول عبر الإنترنت ؛ التطبيقات التي تساعد في إدارة الشؤون المالية الشخصية وإجراء المحاسبة الإلكترونية في مجال الأعمال التجارية الصغيرة ؛ إدارة المبيعات باستخدام التسويق الرقمي، خدمات التأمين الرقمي والتمويل الجماعي ؛ المحافظ الإلكترونية وبطاقات الخصم والائتمان ؛ منصات تسجيل النقاط المستخدمة لتقييم مخاطر الاستثمار ؛ والتي بفضلها أصبحت المعاملات اكثر شفافية ، يتم تنفيذها على الفور ، وتقصير الوقت وتغطية أي مسافة. ، كما تُستخدم تقنية (بلوكشين) للتحويلات والمدفوعات والأمن السيبراني وضمان السيولة العالية للأصول.

تحديات التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي

تمارس التقنيات المالية دورًا خاصًا في التحول الحديث للنظام المالي ، كما أنها تساعد في تحسين النشاط المالي وزيادة ربحيته، علاوة على ان السمة الرئيسية للتقنيات المالية هي قدرتها على خلق ابتكارات في النظام المالي. كما انها تزيد العولمة المالية للأنظمة الاقتصادية ، وزيادة عدد المشاركين في السوق المالية العالمية وتفاعلهم السريع المتأثر بتطور التقنيات الحديثة ادى إلى تزايد التعقيد المؤسسي للنظام المالي العالمي وبالتالي يتم إنشاء المزيد من الفرص لتطوير النظام المالي. الا ان التعقيد المتزايد للنظام يؤدي إلى زيادة التزامن بين أجزائه المختلفة قد يقود الى عواقب غير متوقعة وتراكم الاختلالات الاقتصادية ، مما يؤدي إلى بيئة يحتمل أن تكون غير مستقرة وغير مؤكدة إلى حد كبير. وقد تهدد التكنولوجيا المالية استدامة النظام العالمي بأكمله ، لأن استخدام الانظمة المالية الاشرافية التقليدية قد تصبح غير فعالة في مواكبة التقنيات المالية الجديدة، مما يؤدي إلى عواقب غير متوقعة مزعزعة للاستقرار المالي. مما قد يجعل البنوك المركزية والمؤسسات الدولية ذات العلاقة غير قادرة على تحمل التحديات الجديدة ، وهو عامل إضافي في زيادة عدم اليقين والاضطراب في النظام المالي.

– التكنولوجيا المالية في العراق

وعلى الصعيد المحلي يعاني العراق من ضعف في استخدام

التكنولوجيا المالية ، وعلى الرغم من انتشار استخدام الهاتف النقال بشكل واسع اذ بلغت نسبة مستخدمي الهاتف النقال ١٠٠٪ من اجمالي عدد السكان البالغين، لعام ٢٠٢٣ ، بينما بلغت نسبة مستخدمي الانترنيت ما يقارب ٨٢٪ من اجمالي السكان ، لكن لازال استخدام التكنولوجيا المالية محدودة قياسا الى عدد مستخدمي الهاتف النقال ، وحسب احصائيات عام ٢٠٢٣ والجدول (١) بلغ نسبة اجراء التعاملات المالية من خلال الانترنيت او الهاتف النقال ٢٠,٨٪ فقط، وهي نسبة ضئيلة ،في حين بلغت نسبة ملكية بطاقات الدفع **debit card** الالكترونية ما يقارب ٩,٨٪ من اجمالي البالغين ، اما نسبة نسبة ملكية بطاقات الائتمان**credit card** الالكترونية لاتتجاوز ١,٦٪ ، وجميع المؤشرات الاخرى تعكس ضعف السياسات الحكومية في نشر وتوفير البنى التحتية سواء كانت قوانين او مؤسسات متخصصة في تعزيز الشمول والتنمية المالية ومن ثم تعزيز تكنولوجيا المالية الرقمية، لذلك هنالك حاجة ماسة لدعم سياسات محو الامية المالية ونشر المعرفة المالية من خلال اجراءات وزارة المالية والبنك المركزي العراقي ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات ذات العلاقة ، بما يساهم في نشر الخدمات المالية لكل فئات المجتمع وهذا سوف يساهم في مواجهة البطالة ودعم النمو والتنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي لكافة افراد المجتمع .

جدول (١) مؤشرات التكنولوجيا المالية والتعامل المالي الرقمي في العراق لعام ٢٠٢٣

اسم المؤشر	النسبة المئوية	الدلالة	الرمز الصوري
الشمول المالي	٪١٥,٨	نسبة المتعاملين البالغين مع المؤسسات المالية	
نسبة ملكية بطاقات الائتمان الالكترونية credit card	٪١,٦	نسبة مالكي بطاقات الائتمان الالكترونية الى عدد البالغين	
نسبة ملكية بطاقات الدفع الالكترونية debit card	٪٩,٨	نسبة مالكي بطاقات الدفع الالكترونية الى عدد البالغين	
نسبة الخدمات النقدية المتنقلة mobile money account	٪٤,٨	اجراء خدمات مالية من خلال اجهزة الموبايل	
نسبة التعامل المالي الافتراضي digital payment	٪١٠,٢	نسبة التعامل المالي الافتراضي الى اجمالي المدفوعات المالية	
نسبة اجراء التعاملات المالية من خلال الانترنيت او الموبايل	٪٢٠,٨	نسبة التعامل المالي الافتراضي الى اجمالي المدفوعات المالية خلال الانترنيت او الموبايل	
نسبة ارسال الحولات المالية من خلال الانترنيت او الموبايل	٪٧,٦	نسبة ارسال الحولات الى اجمالي الحولات المالية من خلال الانترنيت او الموبايل	
نسبة المدفوعات المالية من خلال الانترنيت او الموبايل	٪٦,٠	نسبة المدفوعات المالية الى اجمالي المدفوعات المالية من خلال الانترنيت او الموبايل	

الخاتمة

في عصر الثورة الرقمية والثورة الصناعية الرابعة ، يعد تطوير صناعة التكنولوجيا المالية أولوية. هذه الصناعة ذات أهمية كبيرة لأنها تساهم في نمو الرفاهية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي. لذلك ، هناك حاجة إلى دعم شامل لتطوير التقنيات المالية الرقمية الجديدة. أدوات هذا الدعم هي دعم إنشاء وتنفيذ الابتكارات المالية الرقمية ، وتحفيز الشركات الناشئة الرقمية ، ودعم الشركات في تنفيذ التقنيات المالية الرقمية ، وتشكيل سوق رقمية.

ومن وجهة نظر القطاع الخاص ، يؤدي استخدام التقنيات الرقمية وتطويرها إلى خفض التكاليف وزيادة مستوى الربحية والتكيف بشكل أفضل مع متطلبات السوق. ومن المتوقع ومن خلال تسريع تطبيقات الذكاء الاصطناعي ، بالإضافة إلى التقنيات الرقمية الأخرى ، والتي سيتم استخدامها ، إلى جانب البيانات الكبيرة ، يمكن التنبؤ بتفضيلات المستهلك ، وتعزيز الأمن السيبراني ، وتحسين كفاءة كل من الشركات المالية التقليدية والرقمية.

التناسب بين المخالفة الإدارية والعقوبة الانضباطية ورقابة القضاء عليها

كريم حمود فحل

الدائرة القانونية

تقوم الوظيفة العامة على فكرة النهوض بالصالح العام عن طريق إشباع الحاجات العامة، ولبلوغ تلك الغاية فهي تستعين بالموظفين العموميين، والموظف العام في سبيل أدائه الوظيفة يلتزم بمجموعة من الواجبات، كما يحظر عليه القيام ببعض التصرفات، وعليه وجد النظام التأديبي الذي يُعّد جزءاً من النظام الوظيفي، ولكي تؤدي الإدارة عملها لا بد من وجود نظام يكفل عدم تجاوز الموظف في أثناء ممارسته لوظيفته، سواءً كان هذا التجاوز يتمثل في إخلال الموظف العام لواجباته الوظيفية أم في انتهاكه للمحظورات التي نص عليها القانون، فالنظام التأديبي يخدم الوظيفة العامة عن طريق مجازاة كل من يحيد عن أهدافها وغاياتها من الموظفين، إلا أنه لكي تتحقق العدالة في قيام الإدارة بفرض العقوبة الانضباطية فلابد من وجود تناسب بين المخالفة المرتكبة والعقوبة المقرر فرضها، ومن هذا المنطلق ستكون هذه المقالة على ثلاثة محاور وكما يأتي بيانه:- المحور الأول: تعريف مبدأ التناسب، المحور الثاني: ضمانات العقوبة الانضباطية، المحور الثالث: رقابة القضاء الإداري على التناسب بين المخالفة الإدارية والعقوبة الانضباطية

المحور الأول: تعريف مبدأ التناسب: إن التناسب في معناه العام، هو العلاقة بين الشيئين، معبر عنهما بصورة رمزية، أو هو تعبير عن رابطة أو صلة تتسم بالتوافق أو التوازن بين شيء وآخر، في إطار العلاقات المعتادة التي يُفترض أن تكون عليها تلك الرابطة أو الصلة، ومعنى ذلك أن التناسب يقوم بحسب الأصل على وجود رابطة أو علاقة منطقية بين شيئين، ويُعبر عن هذه العلاقة أو الرابطة بالتماثل والتكافؤ، والتناسب في مجال القرارات الإدارية هو تحقيق التوافق بين سبب القرار ومحله، أو هو اشتراط علاقة التطابق بين الوقائع الثابتة والإجراء المتخذ بشأنها، ويمكن أن ينشأ التناسب من علاقة توافق بين وسيلة وهدف أو غاية في نص معين، والتناسب بهذا المعنى يمكن أن يتغير تبعاً للحالة المتوقعة والمضار المحتملة، ودرجة خطورة وأهمية الهدف والأعباء أو القيود التي تُفرض على حقوق وحريات الأفراد ، ومبدأ التناسب يُعتبر من المبادئ الأساسية في القانون الإداري، ويُعرف بأنه

(تقدير الواقعة في أهميتها ومدى تبريرها للقرار الذي أصدرته الإدارة، على أساس أن الإدارة هي التي تمتلك في الأصل وزن مناسبة العمل وتقرير أهمية النتائج التي تترتب عليها الوقائع الثابت قيامها) ، وهناك تعريف آخر للفقه العراقي للتناسب وهو (الملائمة في اختيار الإجراء، أي أن يكون متفقاً ومتناسباً مع أهمية الوقائع) .

المحور الثاني: ضمانات العقوبة الانضباطية: من المعلوم أنه إذا أخل الموظف العام بواجباته الوظيفية، فإنه يترتب عليه المسؤولية ومن ثم فرض إحدى العقوبات الانضباطية بحقه والمقررة في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل ، والمخالفة الإدارية بطبيعة الحال هي (كل فعل أو امتناع إرادي يصدر عن الموظف العام من شأنه الإخلال بواجب من واجبات الوظيفة العامة التي نص عليها القانون) ، لذا في حال صدور أي فعل من قبل الموظف العام يمكن أن يؤدي الى الإخلال بواجباته الوظيفية فإنه يُعرضه للمساءلة، إلا أن هذه المساءلة لها عدة ضمانات وبما يؤدي الى عدم تعسف الإدارة بسلطتها التقديرية، وهذه الضمانات هي: أولاً مبدأ الشرعية، ويُراد بهذا المبدأ أن العقوبة التي تُوقعها السلطة التأديبية أياً كانت هذه السلطة، وأياً كانت المخالفة المرتكبة، فلابد أن تكون من بين العقوبات التي نص عليها قانون انضباط موظفي الدولة على سبيل الحصر ، فلا تستطيع السلطة التأديبية أن تستبدل بها غيرها، مهما كانت الدوافع ولو كان ما تُوقعه على الموظف أخف من المخالفة المرتكبة وفق منظورها؛ لأن مركز الموظف مستمد من القانون مباشرةً، فلا يجوز الاتفاق على خلافه، وأن السلطة التأديبية لها سلطة التقدير في اختيار العقوبة المناسبة من بين العقوبات التي حددها المشرع، ولا شك إن هذه المبدأ يُعد ضماناً لحماية حقوق الموظفين من تعسف الإدارة ويُمثل تطبيقاً لقاعدة (لا عقوبة إلا بنص) .

ومن قرارات الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة المتعلقة بمبدأ شرعية العقوبة الانضباطية قرارها المتضمن (...وحيث أن أمر نقل الموظف من دائرة الى أخرى يقع ضمن السلطة التقديرية للإدارة لضمان سير المرفق العام إلا أن تلك السلطة غير مطلقة وإنما مقيدة بحدود المصلحة العامة وعدم التعسف في استخدام هذا الحق، وحيث أن أمر النقل من محافظة بغداد الى محافظة بابل بعيداً عن أهله ومنطقة سكناه يكلفه أجوراً ومصاريف مما يجعل من الأمر المذكور بمثابة عقوبة مقنعة الأمر الذي يستلزم إلغاءه..) .

أما المبدأ الثاني فهو عدم رجعية العقوبة، ويراد به هو عدم جواز تطبيق الآثار المترتبة على فرض العقوبة الانضباطية وامتدادها الى الماضي، وإنما يترتب أثرها اعتباراً من تاريخ فرضها دون امتدادها الى وقت ارتكاب المخالفة، وكنتيجة لذلك لا يكون باستطاعة السلطة المختصة بفرض العقوبات التأديبية الداخلة ضمن اختصاصها بأثر رجعي، أي بتاريخ سابق على اصدارها مهما كانت درجة جسامة الخطأ المرتكب

من قبل الموظف العام ، وقد قضت المحكمة الإدارية العليا بأن (الأوامر الإدارية تخضع لقاعدة عدم الرجعية وبالتالي فإنه لا يجوز النص على إلغاء القرار الإداري بأثر رجعي، ما لم يكن الأثر الرجعي جراء سحب القرار الإداري) .

أما المبدأ الثالث فهو شخصية العقوبة، ومضمون هذا المبدأ أن العقوبة يجب أن تُصيب فقط شخص المذنب أو المحكوم عليه، بحيث أنه من الظلم والمجافاة للعدالة أن تنعكس الآثار الضارة لها على غير مرتكب الجريمة، ويسيطر هذا المفهوم المنضبط لمبدأ شخصية العقوبة على إعمال وتطبيق مختلف العقوبات في المجال التأديبي، فالشخص الذى ثبتت إدانته هو الذى يتعين إنزال العقاب عليه دون غيره ، ولكن هل يحدث عملاً في المجال التأديبي أن يقتصر الأثر الضار للعقوبة على الجاني بمفردة أم أن الأثر الضار يمتد ليلحق بغيره من الاشخاص، إن الأثر الضار للعقوبة من الناحية العملية لا يقتصر دون أدنى شك على شخص الجاني أياً كان نوع ودرجة جسامة العقوبة الموقعة عليه، فلابد من أن ينعكس أثر العقوبة بالضرر الأدبي على الأشخاص المقربين من الجاني كأسرته، بل إن الأثر الضار الذى يلحق بغير الجاني لا يقف عند حد المساس بالاعتبار الأدبي بل يمتد ليصبح أثراً مادياً ضاراً بهم إذا كانت العقوبة الموقعة على الجاني من قبيل العقوبات الماسة بالذمة المالية، أو ذات الاثر المالي الضار، إذ أنها تؤدي دون شك للإضرار بأسرة الجاني ومن يعولهم حيث يترتب على توقيعها حدوث نقص في الايراد المالي أو الدخل الذي يعتمدون عليه في قضاء حوائجهم المعيشية، وهو أمر ملموس بصورة واضحة في مجال الوظيفة العامة ، بسبب توقيع عقوبات قطع الراتب أو انقاص الراتب ، ويلاحظ أن هذا الامتداد العملي للآثار المادية أو الأدبية الضارة للعقوبة الى غير شخص الجاني أمر لا يقلل من عمومية مبدأ شخصية العقوبة وشموله، ذلك أن هذا الامتداد العملي للآثار الضارة للعقوبة الى غير شخص الجاني، يمثل استثناء حقيقي وارد على المبدأ ولأنه من الطبيعي أن يكون لكل عقوبة أثارها المباشرة التي تلحق بمرتكب الجريمة وغير المباشرة التي تصيب ذويهم، وواجب المشرع يتبلور هنا في عدم توسيع أو مد نطاق تلك الاثار غير المباشرة الى الحد الذي يتجاوز معدلها الطبيعي.

أما المبدأ الرابع فهو وحدة الجزاء، ومضمونه بأنه لا يجوز للسلطة التأديبية اصدار عقوبة على ذات الموظف لذات الفعل الذي سبق وأن عُوقب عليه، فولاية السلطة التأديبية ترتبط وجوداً وعدماً مع الغاية المستهدفة منها وهي معاقبة الموظف عما ثبت اسناده قبله من مخالفات حفاظاً على حسن سير المرافق العامة بانتظام، فتكرار مجازاة الموظف تأديبياً عن ذات المخالفات فضلاً عن انعدام السند القانوني يُعد مخالفاً للنظام العام العقابي وذلك لإهداره سيادة القانون الذي هو أساس الحكم في الدولة وحقوق الإنسان التي تقتضي بشخصية العقوبة وتحتم فوريتها وعدم تكرارها الجزاء التأديبي عن ذات الفعل على الموظف العام والذي يكون هنا باطلاً ومنعدم الأثر . وفي هذا الشأن قررت الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة (...وحيث لا يجوز للإدارة معاقبة الموظف بعقوبتين انضباطية عن فعل واحد وفقاً لما قررته المادة (٢٠) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل ولتضرر المدعي مادياً بسبب الإعفاء من وظيفته التي يشغلها، عليه قرر تصديق الحكم المميز من هذه الجهة) .

والمبدأ الخامس هو تسبيب العقوبة الانضباطية، ويراد به ذكر السبب أو الأسباب التي تستند إليها السلطة الإدارية لتوقيع العقوبة الانضباطية، فلكل قرار إداري سبب مشروع يدفع الإدارة الى اتخاذ القرار، على السلطة التأديبية التأكد من مشروعية السبب، فهي تقوم بتحديد المخالفات الثابتة بحق الموظف المخالف وتختار العقوبة الانضباطية على اليقين فلا تقوم القرارات الإدارية على مجرد الشك والتخمين .

المحور الثالث: رقابة القضاء الإداري على التناسب بين المخالفة الإدارية والعقوبة الانضباطية: لقد آثار مبدأ التناسب بين المخالفة الإدارية والعقوبة الانضباطية جدلاً فقهياً حول مدى ما تتمتع به السلطة التأديبية

وهي بصدد إجراء عملية المناسبة بين العقوبة والخطأ المرتكب، من حرية التقدير والملائمة، فذهب الاتجاه الأول الى وجوب تمتع السلطة الإدارية بحرية التقدير والمناسبة التامة، فإنه وإن كانت للسلطة التأديبية تقدير خطورة الذنب الإداري وما يُناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك، إلا أن مناط مشروعية هذه السلطة ألا يشوب استعمالها غلو، ومن صور هذا الغلو عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره ، أما الاتجاه الثاني فذهب الى وجوب تقييد حرية السلطة التأديبية عند تقديرها لخطورة سلوك الموظف العام وما يُناسبه من عقوبة انضباطية وفرض القيود عليها لضمان عدم تعسفها وغلوها في استعمال السلطة التقديرية المقررة لها خارج الحدود القانونية .

وحقيقية الأمر فإن تقدير الجزاء في المجال التأديبي متروك الى حد بعيد لتقدير من يملك توقيع العقاب التأديبي وهي الإدارة، غير أن هذه السلطة تجد حدها عند قيد عدم جواز إساءة استعمال السلطة الممنوحة لها، وقد منح قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل الحق في الطعن بعدم التناسب للموظف المعاقب إذا شعر بأن الإدارة قد فرضت عليه عقوبة شديدة، لا تتناسب مع المخالفة المرتكبة، وعند الفصل في طعون الموظفين التي تُرفع ضد العقوبات الانضباطية تصدر محكمة قضاء الموظفين بحقهم القرار المتضمن أما المصادقة على قرار فرض العقوبة أو تخفيف العقوبة أو إلغائها. وتُساهم محكمة قضاء الموظفين في العراق، في قياس المخالفة من خلال النظر الى الفعل المؤثم من سياق الأحداث الملابسة التي انتجته وتُحدد حقيقة حجمه ومدى ما ينم عنه من تعمد ومن استهتار أو استخفاف أو ما يتداخل فيه من ردود فعل ملابسة، فجسامة الفعل المادي المُشكل للمخالفة الإدارية إنما ترتبط بالاعتبار المعنوي المصاحب لارتكابها بحيث لا تتساوى المخالفة القائمة على غفلة أو استهتار بتلك القائمة على عمد والهادفة الى غاية غير مشروعة، فيجب أن يدخل هذا في تقدير المحكمة على ضوء ما تستخلصه استخلاصاً سائغاً من أوراق الدعوى، وللمحكمة تقدير الظروف جميعها من ملابسات الواقعة، وهي تمتلك إلغاء العقوبة إذا خلصت الى أنه قد شاب فرضها عيب الغلو وعدم التناسب الكبير بين الخطأ وقسوة العقوبة أو استبدال غيرها بها، وفي هذا الشأن قررت الهيئة العامة في مجلس شورى الدولة بأن (العقوبة يجب أن تتناسب وحجم المخالفة المرتكبة من المدعي) ، وقد عدت المحكمة الإدارية العليا في العراق بأن عدم التناسب بين الفعل المنسوب الى الموظف العام والعقوبة المفروضة عليه سبباً لتخفيض العقوبة .

وفي ذات الشأن جاء في قرار الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة (بأن فرض العقوبة الانضباطية على الموظف يقتضي أن تتم وفقاً لجسامة الفعل والضرر الناتج عنها وبخلافه تكون الإدارة متعسفة في استخدام سلطتها الإدارية إذا لم يكن الفعل المنسوب الى الموظف قد أضر المرفق العام) ، ويتبين من خلال القرارات المتقدمة بأن القضاء الإداري العراقي يُمارس رقابة التناسب بين الفعل والعقوبة الانضباطية المفروضة على الموظف العام، إذ أن القضاء لم يكتفي بمراقبة مشروعية القرار، وإنما مارس اختصاصه بالكامل في مراقبة مدى التناسب بين سبب ومحل القرار المتخذ من الإدارة.

الخاتمة:

إن الإدارة تمتلك من الصلاحيات الواسعة ما يمكن معه أن تتعسف في استعمالها، وخاصة في المجال التأديبي، ولكن القانون أعطى الحق للموظف المعاقب برفع دعواه أمام قضاء الموظفين لغرض انصافه من تعسف الإدارة في فرض العقوبة التي لا تتلائم وجسامة المخالفة المرتكبة، وهنا يكون للقضاء الدور الأساسي من خلال دراسة القضية المعروضة أمامه وظروفها وملابساتها ومن ثم يصدر حكمه بمدى توافر التناسب بين المخالفة المنسوبة للموظف العام والعقوبة المفروضة من قبل الإدارة، بحيث يكون له القرار الفصل في إظهار الحقيقة وارجاع الإدارة الى جادة الصواب عند تعسفها في استعمال سلطتها التقديرية بفرض العقوبات الانضباطية.

دور المولات التجارية _ مراكز تسوق ام حياة

أعداد: زينة ابراهيم خشن / مدير
الشركة العامة للاسواق المركزية

تعد الأسواق قديما وحديثا منظومة حيوية في الاقتصاد تسهم في تبادل السلع والخدمات وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ، كما تعد أهم عناصر البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الحديثة فهي ليست مجرد مراكز للتسوق ، بل تمثل اماكن حيوية للترفيه والتجمع والتفاعل الاجتماعي . ولو عدنا تاريخيا الى السوق لوجدنا من اهم اسواق العرب المشهورة سوق عكاظ وذي المجاز والمجنة) فهي امكنة تجارية وسياسية وادبية ومراكز ثقافية واجتماعية ، فهي واجهات صار العرب فيها ينشدون الاشعار ويتفاخرون بأنسابهم وتباع بها البضائع المادية ، ومكان دخله النبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم) لتبليغ دعوة الله تعالى الى القبائل المختلفة ، فمنذ تأسيس الاسواق وصفت بأنها صروح او ملتقى الحياة وميدان للأدب ومكان للاجتماع والتشاور والمفاخرات او المنافرات وغيرها .

وتذكر المصادر ان البغداديين كانوا يطلقون على محلات تجارية في شارع الرشيد باسم (اورزدي) تباع فيها مختلف البضائع والسلع المحلية الصنع ، يتوجه اليها افراد الطبقة المتوسطة والغنية ، اسعارها ثابتة تكتب بجانبها ولا يمكن للزبائن ان يساوموا عليها وكانت تشغل طابقين نصب بينهما مصعد كهربائي لم ير كثير من سكان بغداد مصعد قبله مدخلها، شارع الرشيد : بابها زجاجي دوار، يقف امامه بواب بزي رسمي نظيف وتحيط بالباب من جانبيه واجهات زجاجية تعرض فيها بضائع حديثة لجذب انظار المارة، ولدفعهم لدخول المحلات للتفرج والشراء ، ووظفت بائعات يرتدين زيا موحدا، وقد ضمت الحكومة العراقية المصانع إلى ممتلكاتها وأنشأت شركة حكومية واصبحت ملكاً للدولة)).

في أواخر السبعينيات وفي فترة الانتعاش الاقتصادي برزت وذاع صيت الاسواق المركزية متمثلة بالشركة العامة للمخازن فقد أسهمت في رفد السوق المحلي بأجود البضائع والسلع واستمرت تلك النجاحات وما يرافقها من تأثير نوعي طيلة مدة عطاءها ، وتشكلت في وعي افراد المجتمع نظرة ايجابية تتسم بالثقة والمكانة ألقت بظلالها على نمط الحياة وخصائص اسلوبها لاسيما فترة التسعينات ، ففيها اتسم نمط حياة المجتمع العراقي بالقلق تجاه ما تعرض له من ازمات وحروب ، فالقلق الامني انعكس سلبا ، وباتت الاسواق صمام أمان التجأت اليه شرائح المجتمع ، وملئت بيوت العراقيين بمفردات السلع والبضائع زادت من حاجة المجتمع اليها بسبب الوضع الاقتصادي وافرازات الحصار، بل جعلت الكثير منهم نحو بيعها سواء.

اجهزة او اواني ومستلزمات خزنت سابقا ام في الفترة ذاتها وامست حينها اداة ضبط و اصلاح و اعادة ضبط العقارب الساعة نحو تحقيق الاكتفاء واكتمالها لاحقا في توفير قوت اليوم ، فتبلور دور الاسواق في مواجهة التحديات وامست اداة ضرورية لأمان المجتمع و مكان تجتمع تحت ظلاله احتياجات ، ولم يزل هذا التأثير لغاية يومنا هذا .

وتجسدت مضامين ذلك من خلال توجيه الوعي الجمعي وتوحيد معطيات الذهن نحو الاستقرار لغاية عام ٢٠٠٣ وبعدها تعرضت البنى التحتية للأسواق للقصف والنهب والسلب ومست جزء من ثقافة المجتمع بوصف ذلك تخريب المعطيات استقراره والاعتزاز به بما اقترنت به من الوان ، فالبيئة الطارئة خلقت فجوة في شد النظام الاقتصادي وتأثيره على المجتمع عبر غزو السوق ببضائع استهلاكية رديئة مجهولة المناشئ ، وباتت خصوصية الاسواق مفتقدة تستحضرها خزانة ذاكرة ادراكية للمجتمع في محبتها ففيها تجسد تاريخ عريق ووحدة التنوع الثقافي.

ان عودة الاسواق المركزية باتت ضرورة واثراء حياة المجتمع وتعزيز تواصل افراده وتوثيق صلاته ومركز للتواصل الاجتماعي والثقافي لالتقاء الناس وتفاعلهم مع بعضهم ، فضلا عن دورها بالإسهام في دعم الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل وتعزز النشاط التجاري وتوفير تجربة تسوق متكاملة تلبي احتياجات متنوعة للمستهلكين تحت سقف واحد فهي مراكز ترفيه وتسلية للعائلات العراقية تحقق تجربه متكاملة مما يجعلها وجهة مثالية لقضاء وقت الفراغ والمتعة والتبضع لذلك أن من واجب الجميع دعم مساعي هذه الشركة وتوفير البيئة المناسبة لانجاحها.

دور الاعلام في ادارة الازمات

وكالات

ان الطريقة التي يجري بموجبها تناول الأزمة في وسائل الإعلام بالتقارير الإخبارية هي إحدى المحددات الكبرى والرئيسة لمستوى تعافي المنظمة من الأزمة التي تمر بها، ويمكن القول أن سمعة المنظمة (التي هي أهم أصول الأزمة) يمكن أن تنهار بين عشية وضحها فيما إذا توحدت مجموعة من الوسائل الإعلامية بنوايا سلبية لتحطيم سمعة المنظمة.

اتصالات وإعلام الأزمة:

تبرز أهمية اتصالات وإعلام الأزمة من اللحظة الأولى لوقوع الأزمة، ويجب أن تعطي المنظمة اهتماما كبيرا وأولوية للتأكيد من أن لكادرها الإعلامي دورا واضحا وفاعلا في إيصال أخبار الأزمة إلى الفئات المستهدفة المختلفة.

أولا: مفهوم اتصالات الأزمة:

يقصد باتصالات الأزمة جميع أنشطة وجهود الاتصال التي تجريها العلاقات العامة (أو أي جهة في المنظمة) عند وقوع أزمة ما، وتجري اتصالات الأزمة في ظل ظروف غير عادية، وفي ظل أجواء سلبية، وتهدف اتصالات الأزمة إلى المحافظة على سمعة حسنة للمنظمة في ظل آثار الأزمة وانعكاساتها.

ثانياً: أهمية اتصالات الأزمة:

لاتصالات الأزمة أهمية كبيرة في أثناء وقوع الأزمة، وتبرز هذه الأهمية من خلال مجالات ومحاور متعددة أهمها:

١- الانعكاسات النفسية (السيكولوجية) للأزمة: إذا أن الأزمة تترك آثار نفسية تتطلب معالجة ومواجهة من خلال اتصالات الأزمة (الخطة الإعلامية للأزمة)، إذ إن هذه الاتصالات تركز على إزالة هذه الآثار والانعكاسات.

٢- تعدد وتنوع وسائل الأعلام في ظل ثورة الاتصالات: تأتي أهمية إعلام الأزمة في ظل التعدد والتنوع الكبير لوسائل الأعلام على الصعيد المحلي وعلى الصعيد العالمي.

٣- الدور المتزايد لوسائل الأعلام في تكوين الآراء والموافق والاتجاهات: أصبح الأعلام يلعب دورا متزايدا في تكوين آراء الأفراد ومواقفهم واتجاهاتهم،

ثالثا: المتحدث الرسمي:

إن جميع نماذج إدارة الأزمات تؤكد على ضرورة وجود متحدث رسمي واحد يتحدث باسم المنظمة عن الأزمة وأحداثها

وتطوراتها وأسبابها ونتائجها وانعكاساتها، وهو المسؤول عن جميع العلاقات والتفاعلات مع وسائل الإعلام، وهذا المتحدث الرسمي يجب أن يكون أحد أعضاء الإدارة العليا بحيث يمتلك صلاحيات اتخاذ القرار، ويفضل أن يكون لهذا المتحدث الرسمي خبرة سابقة في التعامل مع وسائل الإعلام.

رابعا: الأنشطة والمهام الرئيسة لاتصالات الأزمة:

هناك مجموعة من الأنشطة والمهام الرئيسة لاتصالات الأزمة أهمها:

– وضع وتنفيذ ورقابة خطة إعلامية تعمل على إيصال الرسالة الإعلامية إلى الفئات المستهدفة المختلفة وضمان تحقيق هذه الرسالة لأهدافها.

– بناء احتياطي من السمعة الحسنة للمنظمة، وهذا الأمر يتطلب أن لا تبدأ اتصالات الأزمة عند وقوع الأزمة، بل أن هذه الاتصالات يجب أن تكون قد بدأت عندما لا تكون الأزمة قد نشأت، ويجب أن يكون هناك نشاط مستمر لاتصالات الأزمة.

– المحافظة باستمرار على العلاقات حسنة مع وسائل الإعلام،وتحقيق درجة عالية من الثقة والمصداقية.

خامسا: اتجاهات إعلام الأزمة:

الإعلام هو من أهم الأدوات التي تستخدمها المنظمات في العصر الحديث، فهذه الأداة تمكن هذه المنظمات من وصف الأحداث القائمة وصفا شاملا ودقيقا، والتأثير في مجريات وتتابعات هذه الأحداث، ونقل البيانات والمعلومات عن هذه الأحداث بسرعة كبيرة بفضل ما يتوفر للإعلام من إمكانات تكنولوجية وتتركز جهود إعلام الأزمة في اتجاهين رئيسين هما:

الاتجاه الأول: اتجاه إخباري:

يجري استخدام هذا الاتجاه قبل الأزمة وفي أثناء الأزمة وبعد الأزمة وذلك بهدف نقل أخبار الأزمة إلى عناصر بيئة المنظمة، ويجري التركيز في هذا الاتجاه على تعريف بهذه الأزمة وواقعها وتتابع أحداثها ونتائجها ومحاولات الإدارة وجهودها في التصدي لهذه الأزمة.

الاتجاه الثاني: إعلام إرشادي توجيهي:

إن استخدام الإعلام في إرشاد وتوجيه كادر المنظمة (وأحيانا في إرشاد وتوجيه عناصر أخرى من أصحاب المصالح) يؤدي إلى توفير الدعم والمؤازرة والتأييد لإدارة المنظمة من جميع أصحاب المصالح ومن المجتمع.

سادسا: أهمية التنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام:

هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل التنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام أمرا ضروريا ومهما، وأهم هذه الأسباب:

– إن التنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام يعطي فريق الأزمة فرصة أكبر ليكون مؤثرا في الأحداث وليس مستجيبا لهذه الأحداث .

– إن التنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام يؤدي إلى تحقيق فرصة أفضل في السيطرة على الرسالة الإعلامية المتعلقة بالأزمة.

– إن التنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام يعطي فرصة كاملة لإزالة سوء الفهم المتعلق بالأزمة وتصحيح هذا المفهوم.

– إن رفض اللقاء مع وسائل الإعلام في بعض الأحيان يعطي فكرة أن الأمور ليست على ما يرام وأنه لا تجري السيطرة على زمام الأمور في المنظمة، كما أن رفض اللقاء مع وسائل الإعلام قد يفسر على انه شكل من أشكال الغطرسة والتعجرف.

سابعا: التعاون الإعلامي للتأثير في الرأي العام:

إن تحقيق التأثير المطلوب في اتجاهات الرأي العام يتطلب تحقيق التعاون والتنسيق بين فريق الأزمة والكوادر الإعلامية المختلفة (داخل المنظمة وخارجها)، ويمكن تعزيز هذا التعاون في هذا المجال من خلال اعتماد وتبني مجموعة من المبادئ أهمها:

– التحكم في كمية وطبيعة البيانات والمعلومات التي يجري نشرها، مع مراعاة تحقيق التوازن بين توفير المعرفة المطلوبة في الوقت المناسب والانعكاسات السلبية المحتملة من وراء هذه المعرفة.

– تحقيق السيطرة المناسبة على المضمون الإعلامي في أثناء الأزمة، وهذه السيطرة قد تكون مباشرة أو غير مباشرة.

ثامنا: خطة إعلام الأزمة:

إن نجاح اتصالات الأزمة يتطلب إعداد خطة فاعلة هي خطة إعلام الأزمة، وهذه الخطة تتكون من العناصر الآتية:

١– تحديد الأزمات المحتملة وإبعاد هذه الأزمات.

٢– تحديد الأهداف (أهداف الخطة الإعلامية).

٣– تحديد الفئات المستهدفة بخطة إعلام الأزمة.

٤– تحديد الإمكانات البشرية والمادية والفنية اللازمة للخطة.

٥– إعداد الرسالة الإعلامية الخاصة بخطة إعلام الأزمة.

تاسعا: مراحل التغطية الإعلامية للأزمة:

في ضوء نتائج البحوث والدراسات الإعلامية فإن اهتمام وسائل الأعلام بتغطية الأزمة يمر في مراحل الرئيسية الآتية:

١- مرحلة التغطية الإعلامية العشوائية اللازمة: في بدايات الأزمة تتصف طبيعة التغطية الإعلامية لهذه الأزمة بالعشوائية بسبب عدم توافر البيانات والمعلومات والمعرفة الكافية عن الأزمة وأسبابها وتداعياتها والمواقف المختلفة تجاهها.
٢- مرحلة التغطية الإعلامية المنظمة للأزمة: عندما تتضح معالم الأزمة وملامحها وتنجلي أسبابها وتبدد آثارها وانعكاساتها فإن اهتمام وسائل الأعلام بالأزمة يدخل مرحلة جديدة هي مرحلة التغطية الإعلامية للأزمة، وفي هذه المرحلة فإن وسائل الأعلام تسخر إمكانات بشرية ومادية كافية للتعاطي الإعلامي مع هذه الأزمة وتزويد الفئات المستهدفة بالمعرفة الكافية عن الأزمة وتطورها.

الشائعات في ظل الأزمة:

في كثير من أنواع الأزمات تنتشر شائعة أو أكثر،وهذه الشائعات تؤدي إلى تفاقم الأوضاع، وهنا يبرز دور اتصالات الأزمة في مواجهة هذه الشائعات والتصدي لها ولأخطارها. والشائعة سلوك اجتماعي، ولا يخلو مجتمع من هذا السلوك. وتجد الشائعات طريقها إلى الانتشار في ظل الأزمات، إذ أن ظروف الأزمات تشكل أرضية خصبة لنشؤ الشائعات وانتشارها.

أولا: مفهوم الشائعة:

هناك مفاهيم وتعريفات متعددة للشائعة منها:

– الشائعة هي الترويج لخبر مصطنع (مختلق) من أساسه، وهذا الخبر يوحي بالتصديق، والشائعة قد تكون المبالغة في سرد خبر ما، وهذا السرد قد يتضمن جانبا محدودا من الصدق والحقيقة.
– الشائعة هي اصطلاح يجري إطلاقه على رأي محدد يجري طرحه حتى يؤمن به من يسمعه، والشائعة تنتقل من شخص إلى آخر بوساطة الكلمة الشفهية وهي لا تتطلب دليلا أو برهانا.

ثانيا: قياس درجة شدة (قوة) الشائعة:

توصل الباحثون إلى أن درجة شدة (قوة) الشائعة يمكن أن تقاس من خلال مجموعة عناصر هي:
– الأهمية (أهمية موضوع الشائعة).
– الغموض (غموض الأدلة والبراهين والحجج المتعلقة بالشائعة).
– الزمن (الزمن الذي يستغرقه انتشار الشائعة).
– مجتمع الشائعة (المجتمع المستهدف بالشائعة).

ثالثا: أساليب انتشار الشائعات في ظل الأزمات:

فيما يتعلق بكيفية انتشار الشائعات في ظل الأزمات، وفي ظل ثورة التكنولوجيا والاتصالات، فإنه يمكن القول أن هناك أسلوبين رئيسين لنقل الشائعات وانتشارها هما.
– انتشار الشائعات بأسلوب الاتصال المباشر (الاتصالات الشفهية بين الأفراد).
– انتشار الشائعات من خلال وسائل الإعلام الجماهيري مثل الصحف والمجلات والراديو والتلفاز والانترنيت، وقد باتت الإنترنيت اكبر وسيلة لنشر الشائعات.

رابعا: كيفية تعامل فريق الأزمة مع الشائعات:

إن مواجهة الشائعات والتصدي لها الأسس التي ينبغي أن يعتمدها هذا الفريق في التعامل مع الأزمات، وأهم هذه الأسس ما يأتي:
– الاستعانة بأهل العلم والخبرة لصياغة الخطط المدروسة التي تكافح الشائعات من جذورها.
– كسب ثقة أصحاب المصالح (داخل المنظمة وخارجها).
– الالتزام بالشفافية العالية في عرض الحقائق، إذ أن هذه الشفافية سوف تقطع الطريق أمام مروجي الشائعات.

خامسا: تأثير إعلام الأزمة في الرأي العام:

يقصد بالرأي العام مجموعة من التعبيرات الإرادية الصادرة عن الجماهير نحو مشكلة ما أو قضية ما أو أزمة ما محل اهتمام الجماهير وتكون موضع نقاش وحوار وجدل بهدف الوصول إلى حل يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة

الأمن الغذائي وسبل تعزيزه

اعداد الفريق البحثي في وزارة التجارة

يتعرض العراق إلى عدد من المشاكل والتي من أهمها مشكلة نقص الغذاء والتي تحدث نتيجة عدم التوازن بين الموارد الطبيعية المتاحة من جهة وبين السكان من جهة أخرى، وبسبب ذلك فأن منطقة الدراسة تفتقر إلى أصناف كثيرة من السلع الغذائية لاسيما المنتجة محليا، الأمر الذي يؤدي إلى استيراد مختلف المنتجات الغذائية التي تعمل في سد النقص الحاصل في إشباع حاجات السكان، وقد ارتبطت مشكلة نقص الغذاء بعدد من العوامل الطبيعية والبشرية التي عملت بشكل أو بآخر في إظهار هذه المشكلة، فالنقص الحاصل في المساحات الزراعية بسبب عدم كفاية المياه الواردة من نهري دجلة والفرات، وخصائص المناخ المتطرفة وما ينتج عنها من مشكلات لاسيما تعرية التربة وتصحرها وجفافها، فضلا عن التقلص الكبير في مساحات النباتات الطبيعية كالغابات، ومع قلة الإمكانيات الزراعية المختلفة وقلة الدعم الممنوح للمزارعين لاسيما بعد العام (٢٠٠٣) ساهمت في إبراز مشكلة نقص الغذاء، التي ارتبط حلها مؤخراً بزيادة استيراد الحبوب والسلع الغذائية المختلفة من دول أخرى،.

اشارت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تقريرها الصادر عن ضمان الأمن الغذائي في عالم متغير ، أن العالم يواجه بعد اول عقد من القرن الواحد والعشرين عدد من التحديات التي يترتب عليها أثار واضحة على حالة الأمن الغذائي العالمي، فمن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم الى (١) مليارات نسمة في عام ٢٠٥٠م ، وان التزايد الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بشكل ملحوظ ، وسوف يتركز هذا النمو السكاني في البلدان النامية حاليا ، وتؤثر العولمة على القطاع الزراعي وتساهم إلى جانب التوسع الاقتصادي والتحضر في تغير المناط الاستهلاك الغذائي ، وتتعرض الموارد الطبيعية إلى ضغوط لم يسبق لها مثيل حراء

الأنشطة البشرية ، كما تحدث تغيرات مناخية ملحوظة ، مما يؤدي إلى تزايد وتيرة حدوث الكوارث وحالات الطوارئ، والتي تساهم في تزايد حالات. ان التغيرات المناخية في العالم سوف تساهم في عام ٢٠٥٠ في زيادة عدد السكان المهددين بالمجاعة بنسبة (١٠-٢٠) وزيادة عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بنسبة ٢١ ٪.

يواجه العراق تحديات كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي، لكنه يمتلك أيضًا إمكانات هائلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. يتطلب ذلك استثمارًا حكوميًا ومجتمعيًا كبيرًا، وتعاونًا بين جميع الجهات المعنية. ولتحقيق ذلك خرجت الدراسة بالاستنتاجات والتوصيات الاتية :

اولاً: الاستنتاجات

١.إن واقع الأمن الغذائي بدأ بالتردي في بداية السبعينات وكانت نسبة الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية الإستراتيجية والرئيسية عالية جدا، لازالت نسب الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع الزراعية والغذائية متدنية بدرجة كبيرة ومقلقة

٢.ان العراق يعتمد بشكل أساس على المياه السطحية وأن معظم موارده المائية تأتي من نهري دجلة والفرات وروافدهما وهو يعاني من ازمة حقيقية وخطيرة في موارده المائية نتيجة لعوامل بيئية متمثلة بالجباس الامطار كنتيجة لظاهرة الانجباس الحراري والتغير المناخي اضافة الى قيام بعض الدول بتنفيذ سدود ومشاريع اروائية عملاقة تحجب المليارات المكعبة من المياه والذي سينجم عنه تهديدا خطيرا لأمنه الغذائي ومجمل الحياة في العراق

٣. إن المساحات الزراعية وخاصة بالحبوب واسعة جدا، ولكن المشكلة في انخفاض غلة الدونم بشكل كبير بسبب قلة استخدام وسائل الزراعة الحديثة كالأسمدة والمبيدات والسموم وطرق الري الحديثة...الخ، مما يعني إن هناك هدرا هائلا بالموارد الأرضية والمائية على هذه المساحات الواسعة.

٤.التراجع في أعداد الثروة الحيوانية كبير جدا مقارنة بأعدادها في عقد السبعينات، ومما يزيد المشكلة تدهورا هو انكشاف الحدود وارتفاع أسعار الحيوانات في دول الجوار أدى إلى تهريب أعداد كبيرة منها خلال السنوات الخمسة الماضية، مما يتطلب إجراءات عاجلة لوقف نزيف هذه الثروة الغذائية الحيوية.

٥.إن اكبر التحديات التي يواجهها الآمن الغذائي العراقي في المستقبل المنظور والبعيد هي التحديات الطبيعية متمثلة بشحة المياه وتدهور نوعيتها بسبب موجات الجفاف التي تضرب مناطق الشرق الأوسط نتيجة للاحتباس الحراري وتغير المناخ العالمي الذي أخذت مظاهره تتزايد في المناطق المدارية وشبه المدارية الحدية التي يقع العراق فيها، وتبين إن تغير المناخ العالمي في مناطق الشرق الأوسط باتجاه الاحترار والجفاف سيؤثر بشكل كبير على تفاقم مشكلتي المياه والتصحر وهما اكبر معوقات تنمية القطاع الزراعي في المستقبل.

٦. ان ما تؤكده الجهات الرسمية حول ما يفقد من الأراضي الزراعية سنوياً بسبب التصحر والمؤثرات الأخرى ينذر بخطر كبير لأنه في غضون عشر سنوات سيفقد العراق نحو ٥٠٪ من أراضيه الصالحة للزراعة.

٧. جاء تناقص الإمدادات المائية لانهار العراق عاملا رئيسيا مسببا تراجع المساحات المزروعة في العراق لاسيما المحاصيل الإستراتيجية. خلقت ظروف التعرية وانجراف التربة عاملا مضافا لتراجع الواقع الزراعي في العراق عموما لاسيما مع استفحال ظاهرة التصحر اذ جاء تدهور خصوبة التربة وبروز مظاهر التصحر مع تراجع المساحات المزروعة بمختلف المحاصيل.

٨. عدم السيطرة على سعر صرف الدولار بسبب تهريب العملة وارتفاعها مقابل ارتفاع سعر المواد الغذائية .

٩. ضعف دور رقابة السوق المحلية بالاشتراك مع الجهات

الامنية ذات العلاقة من حيث قلة عدد الكادر الرقابي مقابل كثرة الاسواق المحلية والتجارية الخاصة بمفردات البطاقة التموينية.

ثانيا : التوصيات المتعلقة بعمل وزارة التجارة :

كثفت وزارة التجارة جهودها من اجل تأمين مفردات الحصة الغذائية للمواطين واتخذت اجراءات حقيقية طبقت على ارض الواقع في ظل ارتفاع اسعارها في الاسواق المحلية وينبغي لوزارة التجارة من اجل تحقيق اهدافها في توفير السلة الغذائية ان تعمل على توفير متطلبات الاكتفاء الذاتي كخطوة مهمة لتحقيق الامن الغذائي من خلال اتخاذ الاجراءات التالية :

١. الاستمرار بدخول وزارة التجارة بصفة تاجر الى الاسواق المحلية وتزويد السوق بالسلع الاساسية والضرورية من الغذاء وباسعار مدعومة من اجل زيادة المعروض السلعي واستقرار الاسعار وقد بدأت الوزارة بهذه الخطوة ولاقت استحسان كبير من قبل المواطنين.

٢.الاتفاق مع الفلاحين بتجهيز الوزارة بكامل المحاصيل الاساسية التي تدخل في مفردات البطاقة التموينية مقابل شرائها باسعار مغرية وعدم السماح لهم في بيعها في الاسواق المحلية لمنع ضعاف النفوس من احتكارها والتلاعب بأسعارها والدفع يكون بالاسلوب الاني وليس الاجل.

٣. اشراك بعض وكلاء المواد الغذائية الذين تتوفر لديهم الامكانيات اللوجستية للبيع المباشر للمواد المساندة للمفردات البطاقة التموينية (البيض ، الدجاج ، الحليب ، الطحين الصفر ، معجون الطماطم) وبصورة تجريبية .

٤. التاكيد على دور الاعلام بتعريف المواطن بوقت ومكان توفر المواد واسعارها في منافذ البيع المباشر قبل مدة زمنية مناسبة من التوزيع (اسبوع او عشرة ايام) مع استمرارية الاعلان.

٥. امكانية زيادة مفردات البطاقة التموينية كما ونوعا على الاقل في هذه الفترة التي ارتفعت اسعارها في الاسواق المحلية وخصوصا الطحين والرز والزيت والسكر التي تعتبر اهم مفردات السلة الغذائية للمواطن.

٦. اعادة تأهيل الاسواق المركزية التي كانت تجهز المواطنين بالمواد الغذائية والسلع الكمالية والمعمرة وكذلك التنسيق مع وزاراتي الدفاع والداخلية لاعادة فتح الحوانيت وتجهيز المشمولين بالمواد الغذائية ومنتجات الثروة الحيوانية .

٧. الاتفاق مع وزارة الزراعة بتجهيز الفلاحين بالاسمدة والمواد الاخرى وباسعار مخفضة لضمان الحصول على المحاصيل الزراعية الداخلة في مفردات السلة الغذائية وتعزيز المخزون الاستراتيجي من الغذاء.

٨. تفعيل دور الرقابة على جميع منافذ التجهيز لضمان وصول الكميات من الغذاء الى مراكز التوزيع في الوزارة ووكلاء الحصة الغذائية.

٩. ضرورة حجب الحصة التموينية عن المسافرين والساكنين خارج العراق بعد اجراء احصائية دقيقة عن اعدادهم.

ثالثاً:التوصيات التي تقع ضمن عمل الوزارات الاخرى

١. التركيز على اهمية القطاع الزراعي ودعم وتشجيع الانتاج الزراعي ودعم مستلزمات انتاجه ، ومحاولة من تشريعات تتضمن الاعفاءات الضريبية للمداخيل الزراعية وتأمين المزارع من الكوارث الزراعية بما يسمح للمزارعين على الاستمرار بالعملية الزراعية مع التركيز على أهمية تغيير مفهوم واهداف القطاع الزراعي العراقي إلى توفير الغذاء لتحقيق الأمن الغذائي الوطني والذي سيكون مدخلا لابعاد البلد من أن يكون رهينة للضغوطات الاقتصادية مستقبلا.

٢. ينبغي العمل بكل الوسائل المتاحة لوضع خطة إستراتيجية لإدخال عناصر الزراعة الحديثة متمثلة باستخدام المكننة والأسمدة والمبيدات وطرق الري الحديثة من اجل رفع إنتاجية الدونم، والعمل على التوسع العمودي وليس الأفقي

لتقليل النفقات على البنى التحتية للمساحات المضافة للزراعة

٣. على وزارتي الزراعة والموارد المائية توفير قاعدة بيانات تخص الظروف المناخية والموارد المائية والتصحر، وإنتاج الغذاء ونسب الاكتفاء الذاتي، وتوفير البيانات عن السلع الداخلة للقطر وكمياتها ونوعياتها، لان هذه المعلومات سوف تجعل المسئولين عن الآمن الغذائي على دراية بتطورات هذا الملف الذي لا توجد دقة في البيانات المتاحة عنه، مما يجعل هناك صعوبة في تشخيص المشكلة وأبعادها الحقيقية.

٤. ينبغي توفير الحماية والدعم اللازم للقطاع الزراعي. لان ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي ترفع أسعار البضائع والسلع الزراعية المحلية، مما يجعلها غير قادرة على منافسة السلع الزراعية الأجنبية، ينبغي توفير الدعم لكافة أنواع المحاصيل وخاصة التي تتوفر لها الظروف المثالية، على أن يتم تقليل الدعم تدريجيا وذلك عندما يتمكن القطاع الخاص من الوقوف على قدميه، وينتج سلع وبضائع زراعية ذات نوعية جيدة وبأسعار منخفضة.

٥. ايلاء الثروة الحيوانية أهمية خاصة من خلال الدعم المستمر لها وتوفير متطلبات تربيتها من أعلاف وأدوية وعناية بيطرية، كما ينبغي منع التهريب وسن التشريعات اللازمة التي تحد من ذلك.

٦. ضرورة ممارسة الزراعة الصونية وخاصة بالمناطق الحدية الشحيحة الأمطار لأنها تقلل التصحر وتوفر المياه وتوفر ٥٠٪ من جهود الفلاح التي يبذلها عند ممارسة الزراعة اللعمل على حث وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال الزراعي والغذائي وخلق المناخ الاستثماري الملائم لجذب المستثمرين وتحفيز المواطنين للعمل في القطاع الزراعي.

٧. التأكيد على الربط بين الأمن المائي والأمن الغذائي باعتبارهم وسيلة فعالة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وإعداد السياسات لتنمية موارد المياه السطحية والجوفية وحمايتها من التلوث بالإضافة إلى رفع كفاءة استخدام مياه الري العذبة وتقليل نسب الفقد والهدر في المياه تقليدية.

٨. ضبط ارتفاع سعر الدولار مقابل الدينار العراقي من خلال تكثيف الجهود الامنية والرقابية على مهربي العملة والتلاعب والاحتكار .

٩. الاعتماد على وزارة التخطيط على اصدار الرزنامة السعرية شهريا وارسالها الى الوزارات المعنية بموضوع الامن الغذائي ووضع الية معتمدة.

١٠. مراعاة موضوع التعاقد مع الشركات الرصينة في حالة توقيع عقود استيراد مفردات الحصة التموينية والتنسيق مع دائرة تسجيل الشركات لبيان موقف الشركات المتعاقدة من حيث ادراجها في القائمة السوداء او متلكئة او شركة تحت التصفية او عليها غرامات

١١. دعم الفلاحين والمزارعين من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء في مواسم تسويق الحنطة والشلب لغرض تحفيزهم على زيادة الانتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي للبلد .

١٢. عدم جسامة العقوبات الواردة في قانون منع الاحتكار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠ وكذلك قانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة ٢٠١٠ حيث يستوجب الإسراع بإصدار تشريع تعديل المواد الخاصة بالعقوبات المنصوصة فيه لتكون اكثر صرامة وردع .

مجلة التجارة العراقية

واقع الاقتصاد الرقمي في العراق

حلا نبيل سلمان
مدير /دائرة تطوير القطاع الخاص

يعد التحول الرقمي وثورة المعلومات والاتصالات التي يشهدها العالم حالياً بمثابة نقلة نوعية تنموية لا تقل أهمية عن الثورة الصناعية ومنعطفاً تاريخياً في مسيرة التنمية الاقتصادية التي شهدتها البشرية. فعندما ننظرإلى مدى التأثير الاقتصادي لها نجد ان اهم المحركات الأساسية هو التحوّل الرقمي.

فالتحول الرقمي قد دخل جميع القطاعات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية، وفي المستقبل القريب سيغطي نطاقاً واسعاً من جوانب الاقتصاد مما أعطاه وصف الاقتصاد الرقمي، بحيث أصبح بمثابة الوجه المتطور للاقتصاد التقليدي وليس فقط أحد قطاعاته.

ان احد اهم الموارد الاقتصادية اليوم هو الاقتصاد الرقمي بالعالم لمساهمته في إنتاج القيمة المضافة، وله دور مهم في التغيير الجذري للمفاهيم الاقتصادية العالمية التقليدية وحول تعريف الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها في حل التحديات الاقتصادية والاجتماعية القائمة.

ووفق الدراسات العالمية، فإن الاقتصاد الرقمي يعد مورد مهماً لاينضب على عكس الموارد الاقتصادية التقليدية التي تتسم بالندرة أحياناً مثل الذهب والنفط والمياه والزراعة، لعتماده على المعرفة الإنسانية والتي تعتبر محور الثورة المعلوماتية والتكنولوجية الحالية.

ان الاقتصاد الرقمي وعبر الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات الرقمية للتحول تشير الى تحسين كفاءة وفاعلية البرامج والمشاريع وتقليل التكاليف التي باتت اثارها واضحة في ارقام القيمة المضافة (Value Added) وتكلفة راس المال والعوائد والأداء العام .

ويقف العالم العربي على أعتاب فرصة حقيقية للانضمام والاستفادة من هذه الثورة الاقتصادية العالمية لكونه يتمتع بثروة بشرية تتجاوز نسبة الشباب في تركيبتها السكانية بأكثر من ٦٠٪ وهو ما من شأنه تمكين الدول العربية لتطوير رؤية مستقبلية من خلال التركيز على الابتكار وتوظيف القدرات الرقمية والتكنولوجية وكأداة لتغيير الطريقة التي يمكن معها انتاج قيمة اقتصادية لصالح رخائه وجودة حياة مواطنيه، بل والمساهمة في التطور العالمي وتكون لها بصمتها الخاصة.

و حسب ما تشير إليه الدراسات فإن العائد من تبني الاقتصاد الرقمي لن يساعدنا فقط في مواجهة مشكلتنا الملحة اليوم مثل استنزاف الموارد الطبيعية والبطالة والاستعداد لحالات الطوارئ القاسية، وعدم الكفاءة وما إلى ذلك ولكن سيحسن قدرتنا على تحقيق ما نبتغيه من أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

وهو ما يُمكن من تسريع النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل لملايين الشباب المتنامي أعدادهم سنوياً، وتحسين إنتاجيتنا، وتحقيق الشفافية مع ضمان الأمن والخصوصية.
وان توجه العالم العربي اليوم هو إلى اقتصاد ممكن رقمياً والتقدم في المنطقة نحو مستقبل رقمي مستدام وشامل وأمن نحو مجتمع عربي مبتكر ومتكامل.

الأرقام والاحصاءات الدولية

تبين الأرقام والاحصاءات الدولية بوضوح مساهمة الاقتصاد الرقمي في أكبر وأهم اقتصادات الدول المتقدمة والناشئة عالمياً، فقد بلغت مساهمته في الاقتصاد الأمريكي أكثر من ١,٢ تريليون دولار، فيما أعلنت الصين أنه يساهم في ثلث الاقتصاد الصيني تقريباً أي ما يقرب إلى ٣,٨ تريليون دولار.
كما تتوقع دراسة المؤسسة آي دي سي التي تمت بالتعاون مع شركة مايكروسوفت شملت ١٥٦٠ من صنّاع القرارات التجارية في ١٥ دولة من دول منطقة آسيا والمحيط الهاديء بأن قيمة الاقتصاد الرقمي في هذه المنطقة بلغت ١,١٦ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١ وهو ما يمثل ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي وذلك بالمقارنة مع ٦٪ بالعام ٢٠١٦ حيث وجدت على سبيل المثال أن بعض المنتجات والخدمات الرقمية التي تمثل ممكناً رئيسياً للتجارة الالكترونية وانترنت الأشياء وباستخدام الذكاء الاصطناعي ستنمّي الناتج المحلي للمنطقة بنسبة٨,.٪ سنوياً .
وبالنظر إلى الواقع العربي، سنجد أن الاقتصاد الرقمي لا تتعدى مساهمته الـ ٤٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي مقارنة مع المعدل العالمي البالغ ٢٢٪. أي أنه وبنظرة إيجابية، يمكن للعالم العربي أن يحقق قفزات تنموية هائلة إذا ما أحسن استغلال الفرص التي يوفرها الاقتصاد الرقمي.
فتأثير الاقتصاد الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي يقدر على أنه أعلى بخمس مرات مقارنة بالطرق التقليدية الأخرى خلال نفس الفترات الزمنية، وهو ما يجعله أهم مسرع للنمو الاقتصادي متاح اليوم على مستوى العالم.
وتكمن هنا أهمية اعتماد الدول العربية على خطط استراتيجية للتحول الرقمي في تطوير اقتصاداتها.

ونذكر هنا جهود العراق في تبني استراتيجيات وخطط لدعم عملية التحول الرقمي.

١- تبنى العراق(الاستراتيجية الوطنية للامن السيبراني) لتوفير تدابير واجراءات استراتيجية لضمان أمن وحماية الوجود العراقي في الفضاء السيبراني ، وحماية البنية التحتية الرقمية ، وبناء ورعاية مجتمع انترنت امن وموثوق به .
٢-تبنى العراق استراتيجية التحول الرقمي للعراق ٢٠٣٠.
٣-ان من الاطر التشريعية والتنظيمية الداعمة للاقتصاد الرقمي في العراق هي المادة ٣٩ من قانون البنك المركزي رقم ٥٦لسنة ٢٠٠٤ المعدل والداعمة لعملية تعزيز التحولات الرقمية في العراق من خلال تنظيم عملية الدفع الالكتروني وفقاً لنظام خدمات الدفع الالكتروني للاموال رقم ٣ لسنة ٢٠١٤ بالاضافة الى ذلك اصدر مجلس الوزراء العراقي قرارات مهمة تصب في مصلحة دعم بيئة الاقتصاد الرقمي وذلك من خلال قراراته رقم (٣١٣) لسنة ٢٠١٦ و ٢٨١ لسنة ٢٠١٧ والتعليمات الصادرة بشأنهما.
٤-يعتمد العراق على اربعة مؤشرات في قياس مدى تقدم التحولات الرقمية وهي (نسبة استخدام الهاتف الخلوي ، الربط بالانترنت، سرعة الانترنت ، متوسط تكلفة استخدام الانترنت).

تأسيساً على ما تقدم، يمكننا القول أن قطار التحول نحو الاقتصاد الرقمي قد انطلق، وبالتالي فمدى نجاح الدول النامية للحاق به و في تحقيق أهدافها التنموية ورخاء مجتمعاتها يعتمد على مدى تبنيها لسياسات داعمة للتحولات الرقمية في كافة جوانب الاقتصاد. ولذا فمن الضرورة ان تتبنى الدول برامج تعزيز الثقافة الرقمية والتوسع في استخدام طرق الدفع الحديثة ونشر التقنيات المالية والتي من شأنها تحديث القطاعات التقليدية في الاقتصاد وتسريع التأقلم مع التطورات التقنية وتقليص الفجوة التقنية بينها وبين الدول المتقدمة. وذلك من خلال بناء القدرات ودعم الطاقات الشابة الواعدة وتشجيع الابتكارات التي من شأنها تعزيز مكانة البلد، ويسهم في دفع عجلة التنمية المستدامة .